Distribution : Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.10
البند 9 من جدول الأعمال

21 August 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10-11 سبتمبر/أيلول 2003

الأولويات الاستراتيجية وبرنامج عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل لعام 2004

Document # :340925
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

مقدمة		**1**
الجزء الأول	**برنامج العمل وقضايا الموارد لعام 2004**	**1**
	ألف – سياق التدابير ذات الأولوية للصندوق عام 2004	1
	باء – الأولويات الاستراتيجية وبرنامج العمل لعام 2004	5
	(أ) الربط بالأولويات الاستراتيجية للصندوق في عام 2004	5
	(ب) مستوى وهيكل برنامج العمل الشامل	6
	(جـ) البرامج القطرية	9
	(د) برامج وضع السياسات/استقطاب التأييد والاتصالات	16
	(هـ) برنامج تعبئة الموارد	17
	(و) الخدمات الشاملة	17
	جيم – قضايا إدارة الموارد ذات الصلة	19
	(أ) آثار برنامج العمل على الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج	19
	(ب) قضايا سياسات إدارة الموارد المطروحة للدراسة	19
الجزء الثاني	**برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2004**	**22**
الجزء الثالث	**التوصيات**	**25**

الأولويات الاستراتيجية وبرنامج عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل لعام 2004

مقدمة

1 - يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الوثيقة في طرح الأولويات الاستراتيجية المقترحة لبرنامج العمل المزمع للصندوق لعام 2004، وتبعات الموارد المتصلة بذلك، على المجلس التنفيذي للنظر فيها. كما ترفع إدارة الصندوق إلى المجلس، بغرض الدراسة، بعض قضايا السياسات التي ستساعد الصندوق على تعزيز فعاليته التكاليفية وكفاءته في سياق إدارة لامركزية للموارد. وأخيرا فإن الوثيقة تعرض، وللمرة الأولى، برنامج عمل مكتب التقييم الذي غدا مستقلا الآن ومتطلباته من الموارد. وبناء على مداولات المجلس التنفيذي وتوصياته في دورته الحالية، فإن الصندوق ومكتب التقييم سيضعان برنامج العمل والميزانية لعام 2004، في صيغته النهائية لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول عام 2003.

2 - وتجيء الأولويات الاستراتيجية المقترحة، وبرنامج العمل، وتبعات الموارد لعام 2004 كثمرة لعملية واسعة على مستوى الصندوق للتخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد، أقرها المجلس التنفيذي عام 2002، وخضعت إلى مزيد من التطوير عام 2003. وستركز الندوة التدارسية غير الرسمية التي ستسبق الدورة الراهنة للمجلس التنفيذي على التوسع في محتوى هذه الوثيقة، ولاسيما القضايا المثارة بشأن سياسة إدارة الموارد. كما أن هذه الندوة ستتيح الفرصة لاستعراض التقدم المحرز على طريق تنفيذ عملية التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد التي أعيد تصميمها.

3 - وتنقسم الوثيقة إلى ثلاثة أجزاء, ويعرض **الجزء الأول** الأولويات الاستراتيجية للصندوق وبرنامج عمله لعام 2004، ويسلط الضوء على تبعات الموارد الناشئة عن تنفيذ برنامج العمل ذاك. كما يبرز هذا الجزء بعض قضايا سياسات الموارد ذات الصلة لينظر فيها المجلس التنفيذي. أما **الجزء الثاني** فيقدم عرضا عاما لبرنامج العمل وقضايا الموارد فيما يخص مكتب التقييم المستقل، وهو مطروح أيضا لينظر فيه المجلس. ووفقا لما تنص عليه سياسة التقييم في الصندوق، فقد تولى مكتب التقييم المستقل بذاته إعداد الجزء المتعلق به، ولم يخضع هذا الجزء لأي عملية استعراض ضمن الصندوق، وجرت إحالته دون أي تغيير إلى المجلس التنفيذي لاستعراضه وإقراره. ويجمل **الجزء الثالث** التوجيهات والقرارات الملتمسة من المجلس التنفيذي.

الجزء الأول – برنامج العمل وقضايا الموارد لعام 2004

ألف – سياق التدابير ذات الأولوية للصندوق عام 2004

4 - **السياق الخارجي** – ما يزال الفقر الريفي والأمن الغذائي شاغلا من الشواغل العالمية. ويتعرض ملايين الناس في مختلف أنحاء العالم لخطر المجاعة، بينهم نحو 40 مليونا في أفريقيا. ولا يرجع هذا الوضع إلى الظروف المناخية والكوارث الطبيعية وحدها فحسب، بل إن له أسبابا هيكلية، مثل الفقر المزمن، والافتقار إلى البيئة المواتية والدعم المناسب للقطاع الزراعي، وتفشي جائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب المكتسب/الإيدز، وتصاعد عدد النزاعات، وسوء التسيير، وأخيرا وليس آخرا رداءة الإدارة الاقتصادية، وأثار القضايا المتصلة بالتجارة. وعلى

الأرجح فإن هذه العوامل ستؤدي إلى تكرر الأزمات الغذائية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي طويل الأجل، ولاسيما في أفريقيا.

5 - وفي حين أن عددا من البلدان في شرق آسيا وجنوبها نجح في النهوض بصورة ملموسة بمستويات النمو الاقتصادي والمضي قدما على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التوقعات ما تزال قاتمة بالنسبة لفقراء الريف في العديد من البلدان النامية الأخرى. ولا تكفي وتائر النمو الاقتصادي العالمي للحد بصورة يعوّل عليها من الفقر الريفي، كما أن آفاق المستقبل معتمة بفعل المخاطر المتداخلة المتصلة بالأمن والنزاعات، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب المكتسب/الإيدز، وانخفاض أسعار السلع التي تنتجها البلدان النامية. وتتسم الحالة بالحدة على وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء التي يؤدي الضعف الشديد لمعدلات النمو فيها إلى تهديد فرص تحقيق الإقليم للأهداف الإنمائية للألفية تهديدا خطيرا. كما أن أقاليم آسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعتمد اعتمادا بالغا على مستويات النمو المتوقعة المتواصلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. على أن النمو وحده لن يضمن الوصول إلى تلك الأهداف. فالنمو يحتاج إلى أن يترافق مع تحول مؤسسي ولاسيما تغييرات في السياسات لضمان مشاركة الفقراء في ذلك النمو. وعلى الرغم من أنه ما تزال هناك تحديات هائلة، فإن التطورات المهمة الأخيرة في جدول أعمال تغييرات السياسات على المستويات العالمية، والوطنية، والمحلية ستؤثر تأثيرا إيجابيا على السياق الخارجي الذي سيعمل الصندوق ضمنه عام 2004.

6 - وقد أكد توافق مونتيرى لعام 2002 من جديد الحاجة إلى تصحيح مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية لمساندة جهود التنمية والحد من الفقر المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، بالتضافر مع التخفيف من أعباء الديون وتوفير الاستثمارات المباشرة الأجنبية، في سياق السياسات التجارية المواتية (على المستويات العالمية) والإقليمية والوطنية، والمحلية) وضمن إطار السياسات المحلية التمكينية التي تسخّر الموارد المحلية للحد من الفقر. ونتيجة لذلك، فإن من المنتظر أن يرتفع حجم التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ليصل إلى 66 مليار دولار أمريكي (بالقيمة الحقيقية) بحلول عام 2006. وفي عام 2002 ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 57 مليار دولار أمريكي (بعد أن كانت 52 مليار دولار أمريكي عام 2001). وقد أصدر مركز التنمية العالمية مؤخرا مؤشر الالتزام إزاء التنمية الذي يصنف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفقا لالتزاماتها تجاه مجموعة من عناصر المعونة، والتجارة، والاستثمار، والهجرة، وحفظ السلام، وطبقا لمدى تماسك هذا الالتزام. وسيساعد هذا المؤشر واضعي السياسات على التركيز على الموارد الإجمالية المخصصة للتنمية على نحو متكامل ويتسم، كما هو مأمول، بالتلاحم وبمناصرة الفقراء. ويشكل ذلك بيئة موارد مواتية لتعزيز جهود الصندوق في مجال الحد من الفقر.

7 - على أن التحدي الماثل يظل هو توجيه مثل هذه الموارد الإجمالية الإضافية نحو التنمية الريفية والزراعية التي عانت بشدة من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية رغم أن 75% من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية وأن الريف هو دعامة نسب ضخمة من معدلات النمو في البلدان النامية، والدخل الوطني الإجمالي، والعمالة، والصادرات. وقد أصدرت مجموعة الثمانية وبلدان الشمال، على سبيل المثال، مؤخرا وثائق للسياسات والاستراتيجيات المساندة للتنمية الريفية والزراعية باعتبارها جزءا أصيلا ومحوريا في استراتيجية شاملة للحد من الفقر؛ وزادت بعض البلدان، مثل كندا، من مواردها المخصصة لهذا القطاع زيادة كبيرة. وقد عنيت قمة الثمانية التي عقدت في مدينة ايفيان الفرنسية في يونيو/حزيران عام 2003 بموضوع الأمن الغذائي طويل الأجل وشددت على الحاجة إلى تفادي المجاعة في أفريقيا. وتعهدت القمة بالعمل لتصحيح مسار الانخفاض في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى قطاع الزراعة وزيادة

الفـرص التجارية المتاحة للبلدان النامية بغية مكافحة الأسباب الهيكلية للفقر. وأعربت القمة عن استعدادها لدعم جهود حكومـات الـبلدان النامـية السـاعية إلى تحقيق هذه الأهداف، وسيتجلى هذا الدعم، ضمن جملة أمور، عبر مساندة السياسـات الزراعية السليمة على المستويات الوطنية والإقليمية، وتطوير منظمات المزارعين، وتوظيف الاستثمارات الإنتاجـية في المدخلات والمرافق الأساسية الزراعية، وترويج المحاصيل الغذائية وتعزيز القدرة التنافسية للمحاصيل التصديرية، وتحسين الموارد العلمية، واعتماد تقانات زراعية جديدة ومحسنة. وقد وضع الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي في يونيو/حزيران عام 2003، والمعنون "ترويج نهج متكامل للتنمية الريفية في البلدان النامية لاستئصـال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة" مسألة الحد من الفقر الريفي في موقع متصدر في جدول الأعمال الإنمائي. ومع تجسد هذه البيانات السياسية والالتزامات الجماعية في تدابير تتخذها الجهات المانحة المنفردة وتشمل الدعم الفعال للاسـتراتيجيات القطـرية المخصوصـة المنصبة على الفقر الريفي (مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر)، أو النهج القطاعـية، فـإن الصندوق سيعثر على فرص شراكة مهمة للحد من الفقر الريفي في سياق برنامجي خاص بكل قطر على حدة.

8 - ويتسـم عـام 2004 بأهمية حاسمة بالنسبة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتحتاج البلدان التي لم تسـتفد بعـد من تخفيف الديون في ظل هذه المبادرة إلى بذل الجهود لاستيفاء شروط التخفيف قبل نهاية العام، كما أن العديد من الحالات القطرية المعتمدة ستصل إلى نقاط إنجازها في العام المذكور. ونتيجة لتخفيف أعباء الديون فستتوافر مسـتويات عالـية من الموارد المالية للإنفاق على الحد من الفقر في إطار الاستراتيجيات القطرية المعنية بهذا الأمر، ومـن المنتظر أن يتم إنشاء نظم متكاملة لتتبع النفقات العامة بغية رصد تخصيص مثل تلك النفقات ومستوى جودتها. وعلـى النقـيض من ذلك فإن تقييم مبادرة الديون الذي أجرته دائرة تقييم العمليات في البنك الدولي أبرز انخفاضاً في الـتحويلات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان مبادرة الديون منذ عام 1996 (حينما انطلقت المبادرة). ويثير ذلك القلق بشأن الوفاء بوعد توفير في المبادرة لموارد إضافية. وإلى جانب تخفيف الديون في إطار المبادرة فإن الأمـر يقتضـي بجلاء أن توفر الجهات المانحة الدعم لبلدان المبادرة كي تحافظ على القدرة طويلة الأجل على تحمل الديـون وذلك من خلال برامج حسنة التصميم للحد من الفقر ممولة بقروض إضافية ذات شروط تيسيرية للغاية و/أو مـوارد منحية، دون الإخلال بالمعايير المستندة إلى الأداء فيما يتعلق بهذه المخصصات الإضافية من الموارد. وسيتيح ذلك للصندوق فرصا لإرساء علاقات شراكة تقودها البلدان.

9 - ومعظم البلدان التي لم تنضم بعد إلى المبادرة هي من بلدان النزاعات أو ما بعد النزاعات و/أو ذات المستويات العالية من المتأخرات المستحقة للمؤسسات المالية الدولية. وأسفر اجتماع للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف استضافه الصـندوق في فبراير/شباط 2003 عن استحداث عملية مشتركة لهذه المصارف للتعامل مع مثل تلك الحالات القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، ومتابعة لوثيقة إطار السياسات في مرحلة ما بعد النزاعات الصادرة عام 1998، فقد قام الصندوق بوضـع إطـار استراتيجي للحد من الفقر في مرحلة ما بعد النزاعات وهو يعمل على تعبئة الموارد اللازمة لتمويله. وسـيتيح ذلك فرصا للصندوق، بالتشارك مع الجهات المانحة الأخرى ذات السياسات والاستراتيجيات المماثلة القائمة، لمسـاعدة بعـض الـبلدان الأشـد فقرا في العالم (وليس بلدان مبادرة الديون وحدها) على العودة إلى طريق السلام، والتمكين المحلي، والحد من الفقر، والنمو.

10 - تكتسـب تحويـلات العمال المغتربين، التي تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار أمريكي سنويا في الوقت الحالي، أهمـية مـتزايدة كمصدر رئيسي للتمويل في صفوف أسر البلدان النامية. وقام الصندوق عام 2003 بتقدير الإمكانيات

والظـــروف المواتية لتعبئة مقادير أضخم من هذه التحويلات لأغراض الاستثمارات الإنتاجية والحد من الفقر الريفي، ولاسيما في سياق البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي (ولكن كذلك في آسيا والمحيط الهـــادي، وأفريقيا). وللصندوق جهات شريكة محتملة كثيرة في هذا الطريق الجديد نحو التنمية الريفية، وهو ما يشمل القطاع الخاص والتعاوني.

11 - كمـــا يتســـم توفير بيئة عادلة للتجارة، ولاسيما للسلع الزراعية، بأهمية حاسمة بالنسبة للنمو، والحد من الفقر، والتمكين الريفي في البلدان النامية. ومما أثار القلق أن البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عجزت عن الالتزام بـــالموعد النهائـــي المضـــروب في مارس/آذار 2003 لخفض تدابير الدعم والحماية في قطاع الزراعة. وتعتبر قواعد والـــتزامات التجارة الزراعية هذه حيوية بالنسبة للأشد فقرا وعلى رأسهم المزارعون. ولولا ذلك القدر من التقدم الذي تحقـــق مؤخـــرا، فإن ذلك كان سيضر بالتأكيد بالزخم المطلوب لضمان نجاح المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في مدينة كانكون المكسيكية في سبتمبر/أيلول عام 2003. ويوفر بيان ايفيان بشأن التدابير التعاونية لمجموعة الثمانية إزاء التجارة أفقا واعدا لنهاية عام 2004؛ ويشمل هذا الأفق الإقرار بأن برامج منح الأفضلية، للبلدان الفقيرة تضطلع بدور انتقالي هام. كما تشكل الإعلانات الأخيرة المتعلقة باستعراض السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبـــي خطـــوة أولى نحو التصدي بجدية للتشوهات التجارية الناجمة عن الإعانات. ومع تحسن آفاق التجارة أمام الســـلع الزراعية للبلدان النامية، فإن الاستثمارات في المشروعات الاقتصادية الريفية تعود بالأرباح وستسهم في النمو الذي يكفل الحد من الفقر.

12 - وتوفـــر الشـــراكة الجديـــدة من أجل تنمية أفريقيا والمزيد من الدعم لمؤتمر طوكيو الدولي المقبل بشأن التنمية الأفريقية فرص شراكة مهمة للصندوق في أفريقيا.

13 - كمـــا أن إنشـــاء صـــندوق عالمـــي لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب المكتسب/الإيدز، والملاريا، والسل، بالإضافة إلى حسابات أمانة للتصدي، ضمن جملة أمور، لظاهرة الأمية ومرض شلل الأطفال، يوفر أيضا فرص شراكة للصندوق (تتجاوز البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة ذي الأهمية البالغة) في مجالات مهمة تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي، ولاسيما في أفريقيا.

14 - **السياق الداخلي – تنفيذ الإطار الاستراتيجي** – ينبغي أن تتسق الأولويات الاستراتيجية للصندوق عام 2004 مع الطـــابع الخاص لسنته المالية التي تشهد بداية تنفيذ جدول أعمال سياسات التجديد السادس لموارد الصندوق ومواصلة *الإطار الاستراتيجي للصندوق (2002-2006)*.

15 - ومـــع اســـتكمال التجديد السادس بنجاح عام 2003 بالمستوى المستهدف البالغ 560 مليون دولار أمريكي، فإن الصندوق يسعى إلى التنفيذ الكامل لجدول أعمال السياسات الذي جرى التفاوض بشأنه في دورات هيئة المشاورات وتم إعـــداده عـــام 2003. ويســـتتبع ذلك الإقرار بالدور المحوري لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية في عملية التخطيط للـــبرامج القطرية للصندوق، وربطها بالاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر (وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والنهج القطاعـــية، وما إلى ذلك)؛ واعتماد نهج برامجية لتوظيف الاستثمارات في الحد من الفقر الريفي، واعتماد إطار معدل لسياسات منح المساعدة التقنية؛ وتطبيق نظام لتخصيص الموارد بحسب الأداء؛ والعناية بأمر الحاجة إلى تعزيز انخراط الصندوق على المستوى الميداني؛ وإنشاء نظام لرصد نتائج برامج الصندوق القطرية وأثرها وإعداد التقارير عنها على

نحو منتظم وشامل؛ وتنفيذ خطة العمل لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين؛ وتوثيق علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ ومتابعة نتائج استعراض سياسة الاستثمار. وستكمّل هذه المبادرات اهتمام الصندوق المتواصل بخطة عمل التجديد الخامس التي تركز على الأولويات الشاملة لتعزيز الأثر، والحوار بشأن تحويل المؤسسات والسياسات، والابتكار وتوسيع النطاق، وإدارة المعرفة، وبناء علاقات الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عام 2004 سيتسم بالتنفيذ الكامل لسياسة التقييم في الصندوق، والتقييم الخارجي المستقل للصندوق الذي سيساعد الصندوق على تحديد جدول أعماله الخاص بالتغيير.وتندرج في أولويات الصندوق أيضا مسألة توثيق وتعزيز فعالية التعاون مع المرفق العالمي للبيئة/الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر والاتتلاف الدولي للأراضي.

16 - أضحت أهداف الإطار الاستراتيجي[1]، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية[2]، قوى محركة متأصلة في الاستراتيجيات الإقليمية. ويكفل الاستعراض التدريجي لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية تركيز البرامج القطرية للصندوق على أهداف الإطار الاستراتيجي والأهداف الإنمائية للألفية هذه؛ كما أنه يدمج تلك البرامج القطرية ضمن استراتيجيات قطرية تشاركية للحد من الفقر الريفي، مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر، ويربطها بالبرامج القطاعية المعنية. وستوفر الكثير من مبادرات سياسات التجديد الخامس لموارد الصندوق المذكورة أعلاه دفعا جديدا (إعادة التقييم والتعجيل) خلال الفترة المتبقية من الإطار الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك فإن من المنتظر أن تسفر عدة تطبيقات فعلية لبرنامج التغيير الاستراتيجي عن تحقيق مكاسب تدريجية في الكفاءة من نظم وإجراءات الإدارة المجددة، ولاسيما في مجالات إدارة الموارد البشرية والمالية. ونتيجة للجهود الجارية بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد فإن من المنتظر أن يشهد الصندوق المزيد من التطورات خلال عام 2004 مثل وضع خطة استراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2005-2006، ستساعد على ربط برنامج العمل والميزانية السنوية بالإطار الاستراتيجي. كما ستنطلق أثناء عام 2004 الأنشطة المتصلة بحالات أساليب العمل المتبقية في برنامج التغيير الاستراتيجي، والتي ستتناول بعض العمليات التشغيلية للصندوق، مثل إدارة المعرفة وإدارة أثر البرامج القطرية. وستسهم التنمية التنظيمية، بما في ذلك تعزيز شعبة السياسات وتجديد شعبة الاتصالات، إسهاما كبيرا بدورها في الإدارة الموجهة نحو النتائج في الصندوق.

باء - الأولويات الاستراتيجية وبرنامج العمل لعام 2004

(أ) الربط بالأولويات الاستراتيجية للصندوق في عام 2004

17 - يعتبر برنامج القروض والمنح أداة الصندوق الرئيسية في تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وقد صممت كل المشروعات الجديدة التي يزمع رفعها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها عام 2004 بحيث تساعد على تحقيق الأهداف

[1] تتألف أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006 مما يلي: "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر" من خلال: (i) "تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم" من أجل "التأثير على المؤسسات (بما في ذلك السياسات، والقوانين، والنظم) ذات الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر الريفي"؛ (ii) "تحسين الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية"؛ (iii) "تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق".

[2] دعا تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق إلى منح الأولوية للهدف 1، القضاء على الفقر المدقع والجوع (تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد)؛ والهدف 3، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب المكتسب/الإيدز. على أن الأهداف الأخرى المتصلة بوفيات الأطفال، والصحة النفاسية، والأمراض الأخرى غير الإيدز، والاستدامة البيئية، والشراكة العالمية من أجل التنمية تندرج أيضا ضمن جدول الأعمال الرئيسي للصندوق.

الاســتراتيجية الثلاثة. وستسهم نسبة تقرب من 77% من المشروعات في تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ ونسبة 54% في تيسير الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية؛ ونسبة 56% في تيسير الوصول إلى الخدمات المالــية والأســواق. كمــا أن برنامج المنح المزمع، وبحسب المقترحات الأولية، يسهم بدوره في تحقيق كل الأهداف الاســتراتيجية الــثلاثة جمــيعا. فنســبة 52% من المنح ستعزز من قدرة فقراء الريف ومنظماتهم، بينما ستيسر نسبة 22% مــن الوصــول إلــى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية؛ وستوفر نسبة 16% الدعم لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق.

18 - وتعتــبر قضــايا تعمــيم الاهــتمام بالــتمايز بيــن الجنســين ومكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ذات طابع عام، وسيهتم بها الصندوق اهتماما شديدا خلال عام 2004. وستعنى كل المشروعات الجديدة بمتطلــبات خطــة عمل الصندوق المعنية بالتمايز بين الجنسين وذلك من حيث تصميمها وتنفيذها. كما أن من المزمع الــنهوض بــتفهم ســبل تأثير قضايا التمايز بين الجنسين وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز على صــياغة جهود الصندوق في مناطق التركيز الاستراتيجي. وفي بعض الأقاليم فإن الصندوق سيختبر عام 2004، نماذج تشغيلية للحد من الضعف إزاء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

19 - ويعتــبر الــتعلم عــبر الشــعب الإقليمية وضمن الصندوق أداة مهمة لا لتصميم مشروعات أفضل فحسب، بل ولأغــراض حــوار السياسات واستقطاب التأييد. وقد شكل الصندوق جماعات مواضيعية (معنية مثلا بالخدمات المالية الريفــية، والــتمايز بيــن الجنسين، وإدارة الموارد الطبيعية، والسياسات والمؤسسات)، وستضطلع هذه الجماعات عام 2004 بدور رئيسي في ضمان تحليل الخبرات والدروس المستفادة من الميدان، ونشرها، ووضعها موضع التنفيذ داخل الصندوق.

(ب) مستوى وهيكل برنامج العمل الشامل

20 - يــزمع الصــندوق أن يــرفع إلــى المجلس التنفيذي بغرض الدراسة برنامجا للعمل بقيمة 445.3 مليون دولار أمريكــي، بما في ذلك برنامج للمنح، بالمقارنة مع برنامج عمل بقيمة 436.6 مليون دولار أمريكي في عام 2003، ومع الــرقم المســتهدف الــبالغ 475 ملــيون دولار أمريكي المحدد في تقرير هيئة المشاورات. ويشكل ذلك زيادة بالقيمة الدولاريــة بنســبة 2% لعام 2004 بالمقارنة بما كان عليه الحال عام 2003. على أن برنامج عمل عام 2004 سيخضع لمــدى التوافر الكلي لسلطة الالتزام. ويعرض الجدول 1 بطريقة شاملة تطور المقدار الإجمالي للموارد التي يستخدمها الصــندوق، وكذلــك هيكل برنامج العمل (برنامج القروض والمنح) وفئات الموارد الأخرى للصندوق (اعتماد تمويل تجهــيز البرامج والميزانية الإدارية) وذلك على مدى الزمن. كما أن هذا الجدول يرسي خطا قاعديا جديدا لتخصيص الموارد لأغراض التخطيط والمقارنة في المستقبل.

الجدول 1: تطور مخصصات برنامج العمل المعتمد للصندوق (القروض والمنح)، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانية الإدارية

		2001		مخصصات 2001 المعدلة		2002		2003		مخصصات 2004 المقترحة	
		(بملايين الدولارات الأمريكية)	%	(بملايين الدولارات الأمريكية)	%	(بملايين الدولارات الأمريكية)	%	(بملايين الدولارات الأمريكية)	%	(بملايين الدولارات الأمريكية)	%
برنامج العمل		381.2	93.6	424.7	94.2	436.9	94.2	436.6	94.1	[2]445.3	94.1
القروض		365.1	95.8	404.6	95.3	416.2	95.3	416.3	95.4	411.9	92.5
المنح		16.1	4.2	20.1	4.7	20.7	4.7	20.3	4.6	33.4	[1]7.5
اعتماد تمويل تجهيز البرامج		26.0	6.4	26.0	5.8	26.7	5.8	27.6	5.9	[2]28.1	5.9
المجموع الفرعي		407.2	100.0	450.7	100.0	463.6	100.0	464.2	100.0	473.4	100.0
الميزانية[3]		40.1	9.8	40.1	8.9	42.3	9.1	45.2	9.7	[2]46.1	9.7
المجموع		447.3		490.8		505.9		509.4		519.5	

ملاحظات

[1] 7.5% للمنح العادية زائدا 2.5% حولت قبل بضعة أعوام من المنح المقدمة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج بما يصل مجموعه إلى 10% من التمويل المنحي الذي يقدمه الصندوق.

[2] يشمل ذلك عامل تضخم إشاري قدره 2% على امتداد عام 2003، وهو ما سيخضع للاستعراض قبل رفع الالتزامات إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2003.

[3] يشمل ذلك تكاليف غير متكررة إضافة إلى ميزانية مكتب التقييم، وهو ما سيدرج بصورة منفصلة في الاقتراحات المرفوعة في ديسمبر/كانون الأول عام 2003. وسيعاد احتساب المبالغ المكافئة للدولار الأمريكي لعام 2003 بالنظر إلى تغير أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2003 . وقد استبعدت، بالنسبة لعام 2003، الموارد (1 مليون دولار أمريكي) المطلوبة للتقييم المستقل الخارجي للصندوق.

21 - وتمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مشاورات التجديد السادس، فإن قيمة برنامج المنح الإجمالي لعام 2004 ستزيد من مستوى 7.5% من برنامج العمل إلى نسبة 10% منه، وهو ما يكافئ 45.2 مليون دولار أمريكي. وستتألف نسبة الـ10% هذه من 7.5% للمنح العادية و2.5% لخدمات تجهيز البرامج للدول الأعضاء في ظل اعتماد تمويل تجهيز البرامج. وستشمل الـ 10% نسبة 2.5% حولت[3] قبل بضعة أعوام من المنح المقدمة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

22 - **برنامج الإقراض** – من المقترح تخصيص نسبة 92.5% من برنامج العمل عام 2004، أي قرابة 412 مليون دولار أمريكي، للقروض. ويعرض الجدولان 2 و3 الأرقام الإقراضية المستهدفة مقسمة بحسب الشعب الإقليمية في الصندوق والأقاليم الجغرافية. ويشير الجدولان إلى أن هناك امتثالا لحصص الإقراض الإقليمية المتفق عليها حاليا، واهتماما بأفريقيا، وتركيزا على البلدان المتلقية للقروض ذات الشروط التيسيرية للغاية. ومن المنتظر أن يمول البرنامج الإقراضي بين 25 و27 مشروعا (بالمقارنة مع 26 إلى 28 مشروعا عام 2003). وبزيادة مستويات الإقراض في الأجل المتوسط فإن الصندوق يقوم أيضا بتجهيز 15 مشروعا احتياطيا بالإضافة إلى تجهيز ذخيرة المشروعات العادية.

[3] في محاولة لجمع كل موارد تجهيز البرامج القطرية وتنفيذها في فئة موارد منفردة، وجديدة، وواضحة التحديد، عوضا عن تقسيمها على فئات الميزانية الإدارية ومنح المساعدة التقنية لاعتماد وتمويل تجهيز البرامج. وقد تم ذلك على أساس المحصلة الصفرية التامة، وبموافقة المجلس التنفيذي.

الجدول 2: مخصصات القروض المقترحة بحسب الشعب الإقليمية لعام 2004

	أفريقيا الغربية والوسطى	أفريقيا الشرقية والجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	المجموع
بملايين الدولارات الأمريكية	75.7	75.7	127.7	70.2	62.6	411.9
النسبة المئوية[1]	%18.4	%18.4	%31.0	%17.0	%15.2	%100
عدد المشروعات	6	5	6	4	4	25
القائمة القطرية المزمعة	بنين بوركينا فاصو الكونغو جمهورية الكونغو الديمقراطية غامبيا مالي	بوروندي إثيوبيا جمهورية تنزانيا المتحدة أوغندا زامبيا	الصين إندونيسيا لاو نيبال الفيليبين فييت نام	الأرجنتين البرازيل كولومبيا الجمهورية الدومينيكية	الجزائر جمهورية مولدوفا السودان اليمن	

1 تتألف الأرقام الإقراضية المستهدفة من توقعات مؤقتة ستعدل تبعا لسلطة الالتزام، وتناظر حصص الإقراض الإقليمية المتفق عليها حاليا. وتجدر الإشارة إلى أن برامج الإقراض الإقليمية ستخضع لتوجيه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حال إنشائه.

الجدول 3: مخصصات القروض المقترحة حسب الأقاليم الجغرافية لعام 2004

	أفريقيا بما في ذلك شمالها	الشرق الأدنى، وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا	آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	المجموع
بملايين الدولارات الأمريكية	186.3	27.7	127.7	70.2	411.9
النسبة المئوية[1]	%45.2	%6.7	%31.0	%17.0	%100
القائمة القطرية المزمعة	الجزائر بنن بوركينا فاصو بوروندي الكنغو جمهورية الكونغو الديمقراطية إثيوبيا غامبيا مالي السودان جمهورية تنزانيا المتحدة أوغندا زامبيا	جمهورية مولدوفا اليمن	الصين إندونيسيا لاو نيبال الفليبين فييت نام	الأرجنتين البرازيل كولومبيا الجمهورية الدومينيكية	

1 تتألف الأرقام الإقراضية المستهدفة من توقعات مؤقتة ستعدل تبعا لسلطة الالتزام، وتناظر حصص الإقراض الإقليمية المتفق عليها حاليا. وتجدر الإشارة إلى أن برامج الإقراض الإقليمية ستخضع لتوجيه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حال إنشائه.

23 - **منح المساعدة التقنية** – سيزيد حجم برنامج منح المساعدة التقنية لعام 2004 من نسبة تقرب من 5% من برنامج العمل إلى نسبة 7.5%، وذلك إلى مستوى يكافئ 33.4 مليون دولار أمريكي (7.5% من مبلغ 445.3 مليون دولار أمريكي). ومن أصل مجموع موارد منح المساعدة التقنية (33.4 مليون دولار أمريكي)، فإن هناك مبلغا قدره 10 ملايين دولار أمريكي لن يخصص إلا بعد موافقة المجلس التنفيذي على السياسة المعدلة لمنح المساعدة التقنية التي

ستعرض وتناقش في ندوة تدارسية غير رسمية من المزمع عقدها أثناء دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. وعلى هذا، فإن مجموع برنامج منح المساعدة التقنية المتاح للتخصيص حتى الآن يبلغ قرابة 23.4 مليون دولار أمريكي، وهو ما قد يعرض، ورهنا بموافقة المجلس التنفيذي على السياسة المعدلة لمنح المساعدة التقنية، وفقا للفئات القائمة (البحوث الزراعية؛ البحوث الأخرى والتدريب وغير ذلك؛ برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية) بما يوضح عموما المساهمة المنتظرة في تحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي.

(جـ) البرامج القطرية

أفريقيا الغربية والوسطى

24 - يتماشى برنامج عمل شعبة أفريقيا الغربية والوسطى لعام 2004 مع استراتيجية الصندوق ذات الأجل المتوسط في الإقليم. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية بما يلي: تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ وتحسين وشحذ تركيز السياسات والمؤسسات الإنمائية الريفية على مناصرة الفقراء؛ وتعزيز القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية والطبيعية؛ وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا، وزيادة الدخول الريفية عبر تيسير الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية؛ والحد من الضعف إزاء التهديدات الرئيسية لموارد الرزق الريفية.

25 - **برنامج القروض والمنح** – من المنتظر أن يغطي برنامج الإقراض لعام 2004 ستة مشروعات (انظر الجدول 2). وقد أدرجت أربعة مشروعات أخرى على سبيل الاحتياط. ويعكس البرنامج أولويات الإطار الاستراتيجي. وتتسم كل مشروعات القروض بتركيز شديد على بناء القدرات المؤسسية القاعدية. وستركز مشروعات بوركينا فاصو، وغامبيا، ومالي على النهوض بإدارة الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فستتم العناية بقضايا القدرة الإنتاجية من خلال التأكيد المتواصل على التنمية التفعيلية ومتابعة منح المساعدة التقنية الخاصة بالبحوث الزراعية. وسينصب مشروعا بنن وغامبيا على توليد العمالة وتعزيز الدخول بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في زيادة الدخول الريفية. وأخيرا، فإن مشروعي الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية سيعنيان بجوانب الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات بغية الحد من الضعف إزاء التهديدات الرئيسية لموارد الرزق الريفية. وثمة أنشطة عديدة للتمويل المشترك وسيجري تطويرها في سياق تصميم المشروعات لرفعها إلى المجلس التنفيذي في عام 2004.

26 - **دعم التنفيذ** – ستتمثل الوجهة الشاملة لبرنامج عام 2004 في الحفاظ على التركيز القوي على تعزيز الأثر من خلال النهوض بأداء تنفيذ المشروعات. وستجهز منحة مساعدة تقنية لتعزيز قدرة الإدارة في مشروعات الصندوق. وستواصل الشعبة الأسلوب الذي بدأت باتباعه عام 2002 لضمان مشاركة مدراء الحوافظ القطرية في نصف بعثات الإشراف التي تتولى إعداد برامج العمل والميزانيات السنوية على الأقل، وكفالة أن يكون الصندوق حاضرا عند اتخاذ أبرز قرارات التنفيذ. وفيما يتصل بالنهوض بتقدير الأثر في البرامج والمشروعات الجارية، فسيتم توسيع نطاق نشاطين انطلقا عام 2002، وهما رصد التغذية وتطوير أدوات التقدير المؤسسي، بحيث يغطيان عدة مشروعات أخرى، وستنشر الطرق المستخدمة والنتائج المحققة عبر شبكة فيدافريقيا المستندة إلى الإنترنت التي تضم المشروعات المنخرطة في مكافحة الفقر في أفريقيا الغربية والوسطى والمستندة إلى الإنترنت. وستجهز منحة مساعدة تقنية إقليمية لتعزيز دعم الرصد والتقييم للمشروعات الجارية.

27 - **حـوار السياسات/استقطاب التأييد** – سينفذ حوار السياسات بالاشتراك مع الحكومات، وهيئات المجتمع المدني، والجهـات المانحـة ذات المفاهيم المماثلة، وسيشمل استحداث أطر قانونية وتنظيمية مناسبة للتمويل الصغري في بنن والكامـيرون؛ وإجراءات محددة لتعميق الطابع المناصر للفقراء لعملية تطبيق اللامركزية في غانا، وغينيا، والسنغال، والأطـر المؤسسـية المناسـبة لتدعيم فعالية تسليم الخدمات الريفية في الكاميرون ونيجيريا. وستؤدي مساندة الشبكة الإقليمـية لمجموعـات المنتجيـن في أفريقيا الغربية إلى تعزيز قدرة هذه الجهة المهمة من الجهات المعنية في ميدان استقطاب التأييد للسياسات. كما أن المحور الإقليمي سيشكل أيضا وسيلة هامة لتسيير تحليل السياسات والحوار بشأنها. وستساند الشعبة بنشاط تنفيذ ما لا يقل عن أربعة برامج وطنية لوثائق استراتيجية الحد من الفقر، إلى جانب إنشاء شبكة إقليمية لاقتسام خبرات الوثائق المذكورة في القطاع الريفي. وبالاشتراك مع شعبتي أفريقيا الشرقية والجنوبية، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، سيعمق التعاون مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عبر توفير المساعدة التقنية لتنفيذ خطـة عمل الشراكة المذكورة، وتوسيع مشاركة منظمات المزارعين وهيئات المجتمع المدني في عملية الشراكة تلك. وسـتظل شبكة فيدافريقيا أداة مهمة للربط الشبكي بين موظفي المشروعات الإقليمية والجهات المعنية الإقليمية الأخرى عـام 2004. وستشمل وجهات التركيز الرئيسية لمنح المساعدة التقنية المعنية بالبحوث الزراعية التي تعود إلى مبادرة الصـندوق في أفريقيا الغربية والوسطى ما يلي: توثيق الروابط مع مشروعات القروض، والمضي في تعزيز القدرات الاقتصادية– الاجتماعية، وترويج التبادل بين العمليات الممولة بالمنح فيما يتعلق بالأساليب المثلى.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

28 - يتمثل الهدف الاستراتيجي لشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية في الإسهام إسهاما واسعا في تمكين سكان الريف في الإقلـيم بغـية إرسـاء الأساس اللازم لتحقيق تحسينات مستدامة في الدخول والأمن الغذائي في سياق تغيرات سياسية واقتصادية سريعة وأساسية يشهدها المجتمع الريفي الأفريقي. ويشتمل بلوغ هذا الهدف الرفيع على هدفين فرعيين هما: (i) زيـادة الأصـول (المهارات، والمعارف، والتنظيم، والخدمات والموارد المادية) المتاحة للفقراء كأفراد وجماعات؛ (ii) خلـق إطـار داعـم مـن السياسات والمؤسسات العامة فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالمبادئ الحيوية استراتيجيا لوصول فقراء الريف إلى أسواق التمويل الريفي، والأراضي والمياه، والتكنولوجيا.

29 - **بـرنامج القـروض والمـنح** – ستمنح الشعبة الأولوية عام 2004 إلى زيادة أثر الصندوق على الفقر الريفي. ويشـمل الأثـر كل الأهداف والآليات (تجهيز البرامج وتنفيذها، وحوار السياسات، وعلاقات الشراكة، وما إلى ذلك). وتتمـثل الأداة الرئيسـية للصـندوق في الإقليم في برنامجه الإقراضي (كوسيلة متعددة الوظائف). وتزمع الشعبة رفع خمسة مشروعات إلى المجلس التنفيذي عام 2004 (انظر الجدول 2). وسيركز مشروعا إثيوبيا وأوغندا على الوصول إلـى الأسواق. أما في جمهورية تنزانيا المتحدة فإن الاهتمام سينصب على الوصول إلى التكنولوجيا، في حين سيوجه فـي زامبيا إلى الوصول إلى التمويل. وسيعنى مشروع بوروندي بالإعمار الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة ما بعد الـنزاعات. وسـيتم تحديـد فرص التمويل المشترك في عملية إعداد المشروعات ضمن الأنماط الناشئة للتعاون بين الجهـات المانحـة فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية، والتمويل المشترك التقليدي، وفي إطار للبرمجة القطاعية وبالنسبة لمشـروعي تنزانـيا وأوغندا. وسيشمل تجهيز الذخيرة وتوسيعها عملية للتعميق الاستراتيجي لا للتنويع. ويوفر برنامج مـنح المسـاعدة التقنية موارد موجهة، ضمن جملة أمور، إلى ترويج حق المرأة في الوصول إلى الأراضي في كينيا؛ وإلـى نظـم المعلومـات الريفية المعنية بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في بوروندي ورواندا؛

وتنظيم منتدى للمزارعين في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ والقيام، على المستوى الإقليمي، بتقديم الدعم لمبادرات الصلات السوقية ولإنشاء مرفق إقليمي يوفر المساندة لبرامج التمويل الريفية من حيث التشغيل والسياسات.

30 - **دعم التنفيذ** – ستمضي الشعبة قدما في تعزيز أبعاد تطوير المؤسسات والسياسات في البرامج الجديدة (الاستثمار في القدرات المحلية ونظم التمثيل على سبيل المثال). كما أنها تزمع تدعيم الحضور الميداني للصندوق للنهوض بالاستجابة وصياغة وجهات النظر المحلية الناشئة بشأن الحاجة إلى التغيير وطبيعة وجهته. وتعتبر الإدارة البرامجية عنصرا أساسيا في تنفيذ المشروعات الناجحة والمستدامة. ويندرج تحسين القدرات الإدارية للموظفين المرتبطين بالبرامج (في المجالات العامة وفي المجالات القطاعية الفرعية المخصوصة) وتيسير تبادل الخبرات بين البرامج والجهات المعنية المصاحبة من بين أولويات الشعبة عام 2004. كما ستعمل الشعبة على تنمية القدرات الوطنية والإقليمية لاستكمال أنشطة الصندوق ومؤسساته المتعاونة في دعم تنفيذ البرامج في المجالات الاستراتيجية الرئيسية (مثل التمويل الريفي وروابط الأسواق)؛ وتحسين المستوى الوطني وعملية تعلم الصندوق من خلال الرصد والتحليل المنتظمين للأثر.

31 - **حوار السياسات/استقطاب التأييد** – تزمع الشعبة عام 2004، تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الانخراط في حوار السياسات على أساس التنظيم والتدريب. كما سيتم تدعيم المشاركة المباشرة لموظفي الصندوق والمتعاونين الميدانيين معه في مجال تجهيز البرامج وآليات التنسيق وبالإضافة إلى ذلك فإن الشعبة ستتوسع في تزويد الجهات المعنية الوطنية والدولية الرئيسية بالدروس المستخلصة، وتطوير استراتيجية الصندوق ذاته في الإقليم بما يراعي الخبرات والتحولات في البيئات الوطنية، والإقليمية، والدولية. وسيتاح الدعم للمبادرات الإقليمية (مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) لاكتساب التأثير في ميدان النهوض بمعالجة القضايا المرتبطة بأصحاب الحيازات الصغيرة.

آسيا والمحيط الهادي

32 - ستركز الشعبة على الأثر وحوار السياسات عبر تعزيز الجهود لتوفير دعم التنفيذ وتحديث الاستراتيجيات القطرية. وتستند الأنشطة عام 2004 إلى الاستراتيجية الإقليمية على النحو التالي:

- تمكين النساء بتعزيز قدرتهن على الوصول إلى الموارد ومشاركتهن في شؤون الإدارة المجتمعية؛
- تدعيم القدرة الإنتاجية الزراعية في المناطق الحدية، ولاسيما من خلال التقانات الزراعية المستدامة؛
- تمكين الأقليات الإثنية والمجموعات السكانية الأصلية؛
- توسيع قدرات الفقراء والضعفاء من خلال تيسير اعتماد تدابير العون الذاتي، وتعبئة المدخرات المحلية، واكتساب مهارات واستخدام تقانات جديدة.

33 - **برنامج القروض والمنح** – تعتزم الشعبة رفع ستة مشروعات استثمارية جديدة إلى المجلس التنفيذي عام 2004 (الصين، إندونيسيا، لاو، نيبال، الفلبين، فييت نام) (انظر الجدول 2). كما سيتم إعداد مشروعين كجزء من خطة الطوارئ. وستعنى كل مشروعات عام 2004 بهدف أو أكثر من الأهداف الاستراتيجية للصندوق، وستعزز جميع المشروعات تنظيمات فقراء الريف وستهتم بمتطلبات خطة عمل الصندوق بشأن التمايز بين الجنسين. وقد جرى اقتراح منحة دون إقليمية بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي (على مدى ثلاث سنوات) لجزر المحيط الهادي. وتم ضمان تمويل

مشـــترك بقيمة 1 مليون دولار أمريكي لمبادرة رائدة في فييت نام لإرساء نموذج إنمائي للمناطق الريفية في المرتفعات الوسطى. وفي ضوء اعتماد استراتيجية للبحوث الزراعية في الإقليم مؤخرا، فإن برنامج منح المساعدة التقنية سيسعى إلـــى تعزيـــز أثر أنشطة البحوث المعنية بالفقر في آسيا مع التركيز على أولويات النظم الإيكولوجية- الزراعية. كما سينصب الاهتمام على إرساء روابط بين برامج المنح والقروض لتعزيز الأثر.

34 - **دعـــم التنفـــيذ** – تزمع الشعبة النهوض بجودة الحوافظ القطرية من خلال شحذ التركيز على قضايا السياسات وتحقـــيق الأثـــر كأســـاس لتدعيم الدور التحفيزي للصندوق. وسيتحقق ذلك عبر عمليات استعراض الحوافظ القطرية والتقيـــيمات المواضـــيعية كمرتكز لوضع وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وتعزيز تصميم المشروعات والبرامج. وســـيتطلب ذلك تقوية القدرات الميدانية بالاعتماد على ذوي الخبرات والمؤسسات على المستوى المحلي. وسعيا وراء ترويج الإدارة المستندة إلى النتائج فإن الشعبة ستواصل منح الأولوية أيضا لتحسين قدرات إدارة المشروعات ورصدها مـــن خلال اعتماد الطرق التشاركية لرصد الأثر. وستتم مواءمة الخطوط التوجيهية للرصد والتقييم وتنفيذها في أربعة بلدان على الأقل في الإقليم في عام 2004. كما سيندرج التوسع في تعميم الاهتمام بقضايا الجنسين في مرحلتي تصميم المشروعات وتنفيذها وتعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن ضمن أولويات الشعبة عام 2004.

35 - **حـــوار السياســـات/اســـتقطاب التأييد** – ستواصل الشعبة الاضطلاع بدور تحفيزي عبر التركيز على المناطق المحـــرومة والحدية. وبما أن الأنشطة يجب أن تعنى بالعقبات الناجمة عن عوامل الأصول، والمؤسسات، والسياسات التـــي تعـــرقل جهـــود الحـــد المستدام من الفقر، فإن الشعبة ستتابع إرساء روابط وعلاقات شراكة فعالة على مستوى السياســـات لتحقيق الأثر الأقصى من مشروعات قروضها ومنحها. ولذلك فإنها ستستمر في النهوض بحوار السياسات مع الحكومات والجهات المعنية الأخرى لترويج السياسات المناصرة للفقراء وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة. وستسعى الشـــعبة أيضـــا إلى تعزيز قدرات منظمات فقراء الريف لتمكينها من الاستفادة من أنشطة المشروعات. وسيتم الترويج لاقتســـام المعارف والخبرات بين مختلف الجهات المعنية من خلال الربط الشبكي لريف آسيا والمحيط الهادي، وإقامة حلقـــة عمـــل دون إقليمـــية واحدة لاستعراض الحوافظ، وتحسين التعاون الداخلي والعمل الجماعي، وإجراء الدراسات المواضـــيعية. ويتضـــمن ذلـــك وضع خطة عمل إقليمية للاتصالات لاقتسام المعارف والدروس المستفادة بين مختلف الجهات المعنية.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

36 - ستتماشـــى أنشـــطة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2004 مع الأهداف الرئيسية للصندوق في الإقليم وهي تمكيـــن فقراء الريف والحد من الفقر الريفي بشكل واسع. وتحقيقا لذلك فإن الصندوق يزمع العمل بصورة مباشرة من خـــلال أثـــر ما يسانده من مشروعات وبرامج في مجالات محددة في البلدان المتلقية؛ وبصورة غير مباشرة عبر تأثير أنشـــطته على السياسات الحكومية. وتشمل استراتيجية الصندوق العناصر التالية: (i) تعزيز تقدير الأثر ودعم التنفيذ؛ (ii) مســـاعدة فقـــراء الريف على الاستفادة من الفرص السوقية الجديدة؛ (iii) النهوض بإدارة المعارف؛ (iv) ترويج علاقـــات الشراكة مع المؤسسات الأخرى ذات الأهداف المماثلة؛ (v) تحسين حوار السياسات. وسيوجه اهتمام خاص إلى العمل مع المجموعات السكانية الأصلية.

37 - **برنامج القروض والمنح** – سترفع الشعبة أربعة مشروعات إلى المجلس التنفيذي عام 2004 (انظر الجدول 2). وسيركز البرنامج الإقراضي على بلدان تمنح أولوية متقدمة للحد من الفقر الريفي مثل الأرجنتين والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، وعلى الإكوادور ذات الأعداد الضخمة من السكان الأصليين؛ وعلى كولومبيا المعانية من أوضاع النزاعات الحادة. وسيتم إعداد مشروع الإكوادور كمشروع احتياطي. وتضطلع منح المساعدة التقنية بدور بالغ الأهمية في استراتيجية الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث أنها تساند المشروعات، وتروج لأوجه التضافر، وتيسر الصلات مع المجتمع المدني. وترتبط منح المساعدة التقنية الثلاث المقترحة لعام 2004 ارتباطا مباشرا مع الإطار الاستراتيجي. فالمنحة المقترحة إلى برنامج تعزيز الإمكانات الإقليمية لتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ستهتم في المقام الأول بالطرق الابتكارية وذات الكفاءة التكاليفية لقياس الأثر. أما المنحة المقدمة إلى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية فإنها ستركز على تعزيز التعاون بين الجهات المانحة والمؤسسات المحلية العاملة في أمريكا الوسطى. وتسعى المنحة المكرسة لمسألة تحويلات العمال المغتربين إلى تدعيم أثر هذه التحويلات على استراتيجيات الحد من الفقر.

38 - **دعم التنفيذ** – تزمع الشعبة زيادة الأثر من خلال النهوض بتنفيذ المشروعات، وتوفير خدمات التدريب والدعم إلى المشروعات، والابتكار، وإدارة المعارف، وحوار السياسات، وبناء علاقات الشراكة على المستوى الإقليمي. ويتطلب ذلك تقوية الاهتمام بإرساء عملية كفوءة لتطوير السياسات القطرية، وهو ما يعني بدوره التشديد على علاقات الشراكة، والربط الشبكي، واستقطاب التأييد. ومن المزمع أيضا تدعيم الأثر التحفيزي لأنشطة الصندوق. ويمكن تحقيق ذلك عبر الإقرار بالتغييرات والعقبات الجديدة التي تواجه الأسر الفقيرة والتركيز على السبل التي تمكنها من التغلب على الفقر، مثل القدرة على الوصول إلى الأسواق، وتحويلات العمال المغتربين، وتسوية النزاعات، والتنمية المؤسسية المناصرة للفقراء. ومن بين المجالات ذات الأولوية للشعبة عام 2004 استحداث أدوات جديدة للحد الفعال من الفقر، وترويج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما أن تعزيز الأثر يعني: (i) زيادة التأكيد على إعداد الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، ومتابعتها، وتقدير أثرها؛ (ii) تعبئة الموارد للأنشطة الابتكارية للحد من الفقر؛ (iii) زيادة التفاعلات الإقليمية والأقليمية لاستحداث أدوات جديدة للحد من الفقر؛ (iv) إرساء شكل ما من أشكال الحضور الميداني على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية.

39 - **حوار السياسات/استقطاب التأييد** – ولكي يحقق الصندوق أهدافه فإن عليه أن ينهض بشكل كبير بقدرته على العمل مع الجهات الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية، ولاسيما في ميدان السياسات. ولذلك فإن ترويج الشبكات وعلاقات الشراكة يشكل مبدأ هاديا لأنشطة الشعبة عام 2004. وبالإضافة إلى ذلك فإن التدابير التالية ستكون ضرورية للمساعدة على تنفيذ هذه الاستراتيجية: (i) تحسين الاتصالات ونشر المعلومات عن أنشطة الصندوق لتعزيز علاقات الشراكة مع الحكومات، وهيئات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية الأخرى؛ وزيادة الاهتمام بقضايا التنمية الريفية وتحسين صورة الصندوق؛ (ii) تعزيز قدرة الموظفين على القيام بالأنشطة المقترحة وتدعيم التحالفات العاملة الحالية مثل جماعة العمل المعنية بالتنمية الريفية[4]، والشبكة الإقليمية للتمويل الريفي؛ (iii) إعداد الدراسات التقنية، التي ستحددها الشعبة، في المجالات الاستراتيجية لإدارة المعارف والسياسات المناصرة للفقراء، بغية تحسين تحديد الأدوات

[4] تضم هذه الجماعة إلى جانب الصندوق كلا من الهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والوكالة الألمانية للتعاون التقني؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة؛ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ والهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والبنك الدولي.

والأنشـطة المقـبلة. ومن بين الموضوعات المحتملة تطبيق اللامركزية في مؤسسات القطاع العام؛ والخدمات المالية الريفـية، بمـا فـي ذلك تحويلات العمال المغتربين، والوصول إلى الأسواق؛ والسكان الأصليون؛ (iv) تعزيز قدرة الموظفين على تركيز تحليل وحوار السياسات على المجالات الاستراتيجية؛ (v) زيادة التركيز على تحليل استراتيجيات الحد من الفقر في الإقليم ومساندتها.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

40 - تمشـيا مـع الأهـداف الاستراتيجية للصندوق والاستراتيجيات الإقليمية الفرعية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبـا الوسـطى والشـرقية والدول المستقلة حديثا، فإن حافظة قروض الشعبة لعام 2004 تركز على بناء القدرات المؤسسـية وتمكيـن فقـراء الـريف، وتحسـين الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية (ولاسيما المياه والمراعي) والتكنولوجيا، وتنويع مصادر الدخل المتاحة للفقراء، وتيسير وصولهم إلى الأسواق والمرافق الأساسية الريفية.

41 - **بـرنامج القروض والمنح** – سيشهد عام 2004 تقديم أربعة قروض (للجزائر، وجمهورية مولدوفا، والسودان، واليمـن) (انظـر الجـدول 2). وتركز المشروعات الجديدة في الجزائر، والسودان، واليمن على تيسير الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيا. وسيسهم مشروع الجزائر في تحسين إدارة مستجمعات المياه وتيسير الوصول إلى مياه الـري. أما مشروع اليمن فينصب على إدارة الموارد الطبيعية (لاسيما المراعي) والمرافق الأساسية الريفية. وسيركز مشـروع السـودان على تحسين إدارة الثروة الحيوانية والمراعي. وسيصب مشروع جمهورية مولدوفا اهتمامه على الـنهوض بالموارد والتكنولوجيات الإنتاجية، وتيسير وصول السلع التي ينتجها فقراء الريف إلى الأسواق. كذلك تنظر الشـعبة فـي إمكانية تصميم برنامج للحد من الفقر الريفي لفترة ما بعد النزاع في العراق (يكون تمويله المشترك على شـكل منحة مع بعض الجهات المانحة الأخرى)، وذلك بالاعتماد على كيفية تطور الأوضاع في العراق. ومن المقترح تقديـم ثـلاث مـنح إقليمـية للمساعدة التقنية خلال عام 2004 وذلك إلى كل من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة لأغراض استخدام المياه في المزارع، وإلى المركز الدولي للزراعة الملحية لتطوير نظم مستدامة لإنتاج الأعـلاف؛ والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية لأغراض السياسات المتعلقة بشح المياه. وترتبط هذه المنح بدورها ارتباطا مباشرا بالإطار الاستراتيجي، ولاسيما من حيث تركيزها على تعزيز قدرات فقراء الريف وتيسير وصولهم إلى الأصول والتكنولوجيا. وستتيح المنح المذكورة للشعبة التصدي للقضايا المعقدة المتعلقة بشح المياه واستخدامها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

42 - وبالإضـافة إلـى ذلك، فسيجري تقدير ذخيرة من ثلاثة مشروعات عام 2004 لرفعها إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام 2005 (أرمينيا، أذربيجان، الأردن). على أنه رهنا بتوافر الموارد فإن واحدا من هذه المشروعات قد يعرض كمشروع احتياطي على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2004.

43 - **دعـم التنفيذ** – ستواصل الشعبة التركيز على تعزيز دعم التنفيذ، مع إشراك مدراء الحوافظ القطرية في معظم بعثات الإشراف التي تديرها المؤسسات المتعاونة. وتقوم الشعبة أيضا باستخدام موارد المنح بصورة ابتكارية لاستكمال وتحسـين تنفـيذ الحوافـظ. وسـيجري التوسع أكثر فأكثر في استخدام البرامج الجارية لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز الجنسـي فـي الإقليميـن الفرعييـن للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا، وبـــــــــــــــــرنامج

الإدارة التشاركية للري، وبرنامج التدريب على الإدارة الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وذلك للقيام بما يلي: (i) بناء القدرات التشغيلية والإدارية على مستوى المشروعات والمستويات الوطنية والإقليمية؛ (ii) الانخراط في حوار السياسات؛ (iii) استحداث علاقة شراكة مع المؤسسات المعنية الوطنية منها، والإقليمية، والثنائية، ومتعددة الأطراف؛ (iv) تحسين تنفيذ المشروعات؛ (v) زيادة توليد المعارف ونشرها (من خلال شبكة Knownet الإلكترونية وحلقات العمل الإقليمية). وستحافظ الشعبة على الأنماط الحالية من الحضور الميداني بالوكالة في ألبانيا، وسورية، والسودان وذلك من خلال الاستعانة بالموظفين ذوي العقود المحلية وقيام مدراء الحوافظ القطرية بزيارات واسعة. ورهنا بالنتائج التي سيخلص إليها التقدير الجاري لحضور الصندوق الميداني المرتكز على الوكلاء (ومداولات المجلس التنفيذي في دورته الراهنة) فإن الشعبة تعتزم القيام بعملية اختبارية أو اثنتين للحضور الميداني الواسع (بمكاتب معززة تعتمد على الموظفين المحليين) في المواقع التي تشتد فيها التحديات القائمة أمام تحولات السياسات وتحقيق الأثر القوي المفيد للفقراء.

44 - **حوار السياسات** – ستواصل الشعبة خلال عام 2004 مبادراتها الجارية في مجال حوار السياسات، بما في ذلك استراتيجيات/مؤسسات المناطق الجبلية؛ والإطار القانوني/التنظيمي لإدارة الرعي؛ والإطار القانوني/التنظيمي للمؤسسات المالية الريفية؛ واللامركزية والتسيير؛ والإطار القانوني/التنظيمي للمؤسسات المالية؛ والإصلاح الزراعي والخصخصة؛ والمؤسسات القاعدية وسياسات إدارة المراعي؛ وتعميم الاهتمام بقضايا الجنسين.

شعبة المشورة التقنية

45 - **التعلم** – يعتبر التعلم من الميدان عنصرا حاسما بالنسبة لجودة عمليات الصندوق وأثرها وكذلك لحوار السياسات على مختلف الأصعدة. وتحتاج دورة السياسات إلى أن تستند إلى عملية يتم فيها تقطير الخبرات التشغيلية والدروس المستقاة، والتثبت منها، وتنظيمها على نحو شفاف وميسور المنال. وتوفر أولوية التعلم هذه المرتكز لحوار السياسات واستقطاب التأييد، ولتعزيز انتقائية وفعالية الأنشطة الإنمائية للصندوق. ويتمثل الهدف الرئيسي للشعبة في "الإسهام في إرساء قدرات الصندوق في مجالات التعلم، والربط الشبكي، والابتكار" وهو ما يجسد مساهمتها في تحقيق أولوية الصندوق المتمثلة في "إضفاء الطابع المؤسسي على التعلم" لتحقيق المزيد من الأنشطة الإنمائية الفعالة، سواء من حيث التصميم أو التنفيذ. وستكون أنشطة الربط الشبكي بمنظمات الموارد الأخرى، والمشاركة في جماعات العمل والجماعات المواضيعية وفرق تجهيز المشروعات (وشراكة تجهيز المشروعات وتنفيذها لتوسيع نطاق هذه الشراكة بحيث تغطي الميدان)؛ وإدارة منح المساعدة التقنية، هي الأنشطة الأساسية للشعبة عام 2004 لضمان أن يعود التعلم بالفائدة على مختلف الأقاليم الجغرافية والجهات الشريكة للصندوق.

46 - **حوار السياسات/استقطاب التأييد** – تتولى الشعبة جمع، ومعالجة، ونشر المعلومات المركزة وذلك على شكل خطوط توجيهية عملية للتعلم، وأدوات اتخاذ القرارات، ومعايير الجودة، والمذكرات التوجيهية، وملخصات السياسات وذلك لعمليات الصندوق وعمليات شركائه على حد سواء. وأخيرا وليس آخرا فإن الشعبة تقوم بدور هام في وضع السياسات التشغيلية بالترابط مع الجماعات المواضيعية. أما المجالات المواضيعية الرئيسية فهي التمويل الريفي، والتمايز بين الجنسين، والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، والأسواق والمؤسسات الريفية. ويشكل هذا العمل مساهمة الشعبة في أدوار الصندوق المتصلة بحوار السياسات واستقطاب التأييد والمتمثلة في تعزيز الروابط بين العمليات، والسياسات والاتصالات، والدور التحفيزي خارج نطاق المستوى القطري.

47 - **ضمان الجودة** – تضطلع الشعبة بدور مهم في توفير المشورة لضمان اتسام تصميم الأنشطة الإنمائية للصندوق وتنفيذها بمستوى عال من الجودة والأثر. ويغطي هذا الدعم لوظيفة ضمان الجودة في الصندوق جوانب التكنولوجيا، والمؤسسات، والسياسات، والعناية بأمر الشواغل المتصلة بالتمايز بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ويتماشى هذا العمل مع دور الشعبة في زيادة أثر الأنشطة الإنمائية للصندوق والمتمثل في الانتقائية والفعالية؛ وقياس النتائج والأثر؛ وتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين.

48 - وفي عام 2004 ستدمج مساهمة الشعبة في حوار السياسات/استقطاب التأييد دمجا أشد فعالية بوظيفة ضمان الجودة. ويشمل ذلك الجمع بين النهج المواضيعي للتعلم وإدارة المعارف مع نهج فرق تجهيز المشروعات لإدارة البرامج في سبيل تحقيق الأثر.

(د) برامج وضع السياسات/استقطاب التأييد والاتصالات

49 - يتمثل الهدف متوسط الأجل في ميدان السياسات/استقطاب التأييد والاتصالات في خلق بيئة داعمة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية لتوسيع نطاق دور الصندوق المناصر للفقراء وتحقيق تأثيرات تتجاوز حدود الأثر الفوري للمشروعات. وفي عام 2004 سيرسى الأساس للنهوض بقدرة الصندوق على الانخراط بنشاط وفعالية في حوار السياسات واستقطاب التأييد. ومن بين العوامل الحاسمة في هذا الصدد تطوير صلات متينة بين العمليات، والسياسات، والاتصالات. ويعتبر حوار السياسات واستقطاب التأييد نشاطا شاملا يتطلب تعاونا واتصالا وثيقين بين الجهات الفاعلة الأساسية وهي دائرة الشؤون الخارجية، ودائرة إدارة البرامج، ومكتب التقييم.

50 - ويمثل التعلم من الميدان خطوة أساسية نحو النهوض بالأنشطة وحوار السياسات على المستويات القطرية، والإقليمية، والعالمية. ويحتاج التعلم إلى اكتساب الصفة المؤسسية من حيث استخلاص وتوليد المعارف واقتسام ونقل الدروس المستفادة بشأن قضايا الفقر الريفي. ويقتضي الأمر إنشاء شبكات، مثل شبكات التنمية الريفية والزراعية، على مختلف المستويات.

51 - وعلى المستوى الدولي، فإن الصندوق سينخرط في أنشطة المتابعة النابعة من تركيز الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة + 7 على التنمية الريفية. ومن المزمع إرساء علاقات شراكة مع منظمة البلدان المصدرة للنفط ولجنة المساعدة الإنمائية في منظمة بلدان التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغية تطوير تعاون أوثق مع الجهات المعنية الدولية. وستظل الشراكة مع هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تضطلع بدور مهم في استقطاب التأييد لقضايا فقراء الريف على مختلف الأصعدة. ويجري العمل على إعداد استراتيجية لتعزيز علاقات الشراكة مع هذه الهيئات والمنظمات وسيتم إنجازها بحلول ديسمبر/كانون الأول عام 2003. وسيقوم الصندوق خلال عام 2004 بإنشاء منتديات للتدارس والمناقشة بشأن قضايا التنمية الريفية البارزة. كما يزمع الصندوق تعزيز الشبكات القائمة (مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مثلا) المعنية بالقضايا المواضيعية المتصلة، على سبيل المثال، بالمياه، والسكان الأصليين، والموارد المحلية، والتمايز بين الجنسين، والمجموعات الفقيرة المحددة مثل صيادي الأسماك أو الرعاة.

52 - وستكون الاتصالات عنصرا حاسما في ضمان تعزيز الوعي والالتزام العالميين بالحد من الفقر الريفي. وسيباشر الصندوق العمل في برنامج اتصالات شامل يرمي إلى تدعيم قدرته على تسليط الأضواء على التحديات التي

تواجـــه فقراء الريف وتوجيه اهتمام المنظمات الإنمائية إلى قضايا الفقر الريفي. وسيقوم البرنامج، ضمن جملة أمور، بتوفـــير المشورة والتدريب بشأن السياسات، والإجراءات، والخدمات، والأنشطة الموحدة في ميدان الاتصالات؛ وتقديم خدمات الاتصالات؛ بينما يتيح تسهيل الاتصالات الداخلية وعمليات التغيير ضمن الصندوق؛ وتخطيط وتحسين المواقع الشبكية الخارجية والداخلية لدعم وظائفها وقدراتها اللغوية. وسينفذ البرنامج على امتداد الفترة 2004-2005.

(هـــ) برنامج تعبئة الموارد

53 - سيواصـــل الصـــندوق الاعـــتماد علـــى عمليات التجديد لضمان قاعدة موارده. ومن المنتظر أن توفر الموارد الأساسية من التجديد السادس للصندوق، والتدفقات العائدة من حافظة القروض القائمة، والعائد من حافظة الاستثمارات المرتكز لبرنامج العمليات السنوي. كما ستستخدم سلطة الالتزام بالموارد مقدما، بعد موافقة المجلس التنفيذي، للموازنة بين توافر الموارد واحتياجات برنامج العمل منها، بما يتماشى مع المبادئ والقيود التي تم الاتفاق عليها خلال مشاورات التجديد السادس.

54 - وســيظل الوفاء بالالتزامات المالية للصندوق إزاء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من بين أولويات جمع وتعبئة الموارد عام 2004. ويرمي الصندوق إلى تعبئة 66% من تكاليفه المتعلقة بالمبادرة المذكورة عبر التمويل الخارجي.

55 - وفـــي عـــام 2004 سيشرع الصندوق في الإعداد لمفاوضات التجديد السابع. ومن المزمع إرساء تعاون وتنسيق أوثق مع الدول الأعضاء لضمان تحديد القضايا مسبقا بحيث يتم إعداد التحليلات قبل البدء بالمفاوضات الفعلية.

56 - وتتزايد طلبات الشعب التشغيلية للحصول على تمويل تكميلي لتوسيع نطاق أنشطتها ولتعزيز الأثر في مجالات محـــددة. ويرمـــي الصـــندوق إلـــى تعبـــئة زهاء 15 مليون دولار أمريكي عبر اتفاقات التمويل التكميلي عام 2004. وسيســـتحدث الصـــندوق صناديق وبرامج مواضيعية (حيث تتوافر الأموال بالفعل) بشأن الموضوعات التالية: جائحة فـــيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والتمايز بين الجنسين، والسكان الأصليون، ومساندة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فيما يتعلق بقطاع الزراعة، والبرنامج المشترك بين الصندوق ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشـــأن التنمـــية الريفية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشراكة الصندوق والمرفق العالمي للبيئة، وصندوق أمانة للجهـــات المانحـــة مـــتعددة الأطـــراف للموظفين المهنيين المزاملين من البلدان النامية، وعلاقات الشراكة مع القطاع الخـــاص. وسييســـر التركيز المواضيعي إدارة الأموال التكميلية في الأجل الطويل حيث سيتم وضع مسودات اتفاقيات موحـــدة للجهـــات المانحـــة التي تقرر المشاركة في التمويل المواضيعي للبرامج المدعومة من الجهات المانحة متعددة الأطراف. غير أن استراتيجية الصندوق الرئيسية في تعبئة الموارد ستركز على زيادة تمويله الأساسي، وتفادي التزايد المفرط عبر الزمن للصناديق المستقلة التي قد تكون ذات استدامة محدودة من حيث إتاحة الموارد للصندوق.

(و) الخدمات الشاملة

57 - تـــتولى طائفـــة متـــنوعة من الوحدات والشعب توفير الخدمات ضمن الصندوق. وعلى سبيل المثال فإن مكتب المستشـــار العـــام ومكتـــب المراقب المالي يدعمان دائرة إدارة البرامج في تجهيز القروض والمنح، والتفاوض بشأنها وإدارتهـــا. وتوفر وحدة الخدمات الإدارية وشعبة نظم معلومات الإدارة خدمات تشمل الحواسيب والمرافق المكتبية إلى

كـل الوحدات الأخرى في الصندوق. ويساعد مكتب الموارد البشرية الشعب والوحدات في اجتذاب الكفاءات والحفاظ علـيها، وغـرس روح التعلم والابتكار، وتطوير كفاءات الموظفين لتنفيذ استراتيجية الصندوق. وتستجيب كل وحدات الخدمـات للطلـب الذي يمكن أن يصعب تخطيطه وضبطه في بعض الأحيان. وترتبط متطلبات وحدات الخدمات من الموارد ارتباطا مباشرا باحتياجات وحدات المستخدمين. وبالنسبة لوحدات وشعب الخدمات فإن من الأصعب عليها أن تصـل وتربط أنشطة خدماتها الشاملة بأهداف الإطار الاستراتيجي. غير أن من الواضح أن مساندة الوحدات التشغيلية ضـمن الصـندوق في أدائها لأنشطتها بشكل كفوء وفعال يشكل بحد ذاته قيمة مضافة، ويسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي.

58 - وسيسـتمر تأثـر وحـدات الخدمات ضمن الصندوق بالأنشطة الجارية لبرنامج التغيير الاستراتيجي خلال عام 2004، وهـي تأثـيرات فوريـة بالنسبة للعديد من تلك الأنشطة. وتدعو الحاجة إلى تبسيط وصقل مرحلة تنفيذ الحزم الحاسـوبية الجديدة الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الإدارة. وسيتطلب ذلك تقديم المستخدمين لخدمات ضخمة وسـيخلف أثـرا من حيث الحد من قدرة تلك الوحدات على القيام بمبادرات جديدة. غير أن تنسيق تدفق العمل وتبسيط الخطوط التوجيهية والإجراءات سيساعد الصندوق على أن يغدو أكثر كفاءة وفعالية على المدى الطويل.

59 - ويضطلع مكتب المراجعة الداخلية بوظيفة ضمان تتسم بالموضوعية والاستقلال وترمي إلى تعزيز قيمة عمليات الصـندوق والنهوض بها من خلال نهج منظم ومنتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر وضبطها. وتشمل الأولويـات خلال عام 2004 أنشطة مراجعة تتعلق بالعمليات التشغيلية والجهود الميدانية، والإسهام في تصميم عمليات جديدة تتعلق ببرنامج التغيير الاستراتيجي.

60 - وتعكـس أولويـات مكتـب المستشـار العام في 2004 طابع توفير الخدمات القانونية على مستوى الصندوق. وسيسـتمر المكتـب فـي مسـاعدة دائرة إدارة البرامج في تجهيز برنامج قروض ومنح الصندوق، والتفاوض بشأنه، واعتماده، وتنفيذه. وبالإضافة إلى ذلك، فسيركز المكتب على القضايا ذات الطابع الشمولي التي تتطلب مدخلات قانونية مـثل مسـاعدة مكتـب الموارد البشرية في قضايا الموظفين، وإعداد مشروعات العقود الاستثمارية، واتفاقات الأموال التكميلية، وعقود الخدمات، وعقود استئجار المباني، والتفاوض بشأنها، وتوفير المشورة القانونية لإدارة الصندوق. ومن بيـن المهـام الإضافية التي ستلقى على عاتق المكتب في عام 2004 تطبيق النظام القانوني الجديد بالتعاون مع مكتب المراجعة الداخلية.

61 - وقد حددت الوحدات/الشعب في دائرة الشؤون المالية والإدارية الأولويات التالية على مستوى الدائرة خلال عام 2004: تنفـيذ بـرنامج التغيـير الاسـتراتيجي؛ وتنفيذ إطار الأصول والخصوم؛ وإنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي والميزانـية؛ وتحديث خدمات الأمن في الصندوق ومبنى مقر الصندوق (مكتب الخدمات الإدارية)؛ واستعراض أعباء العمـل، ونشـر الموظفيـن واستخدامهم على النحو الأمثل، وتطوير الكفاءات، وتصميم عمليات لتقدير الكفاءة، وتنفيذ طـريقة جديـدة لتقييم الوظائف وهي طريقة المعيار الرئيسي الجديد والتي طبقها النظام المشترك للجنة الخدمة المدنية الدولية (مكتب الموارد البشرية)؛ ووضع خطة لمواصلة العمليات. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من هذه العمليات يمثل تكاليف غير متكررة.

جيم – قضايا إدارة الموارد ذات الصلة

(أ) آثار برنامج العمل على الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج

62 - تقدمت وحدات التخطيط ببرامج عمل على مستوى الوحدة مع تصورات شاملة لتخصيص الموارد. وتعرض هذه التصورات السبل التي تزمع فيها هذه الوحدات استخدام كل الموارد المتاحة البشرية منها والمالية، فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي. غير أن التخصيص النهائي للموارد سيتم في مرحلة الميزنة وذلك مباشرة بعد دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. وتزمع الإدارة استكمال تخصيص الموارد في مرحلة الميزنة هذه، ضمن وحدات التخطيط وفيما بينها على حد سواء، وفقا للأولويات الاستراتيجية التي يعتمدها المكتب التنفيذي في الدورة المذكورة.

63 - وفي حين أن الصندوق قد يحتاج إلى موارد إضافية للميزانية لمساندة توسيع برنامج العمل، فإن الإدارة ترى أن المبادرات التالية قد تساعد الصندوق على تلبية المتطلبات المتزايدة لبرنامج عمله ضمن قواعد الميزانية الحصيفة: (i) سيسفر برنامج التغيير الاستراتيجي عبر الزمن عن مكاسب في الكفاءة وسيسمح بإعادة نشر الموارد لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية الأخرى؛ (ii) سيؤدي الاستعراض المزمع لاستخدام الموارد البشرية والمالية، بما في ذلك مستويات الإقرار والاستخدام والتوازن بين الفئات، إلى إبراز الفرص المتاحة لإعادة التخصيص؛ (iii) تتخذ الإجراءات لضمان الاستخدام الكامل والفعال للموارد المتاحة؛ (iv) تتيح التدابير المقترحة لتعزيز المرونة (أنظر أدناه) تحقيق المزيد من الكفاءة أيضا. ولذلك فإن القواعد التي اعتمدتها الإدارة لتخطيط الأولويات الاستراتيجية وبرنامج العمل لعام 2004 تشمل قيد النمو الحقيقي الصفري المفروض على الميزانية الإدارية وكذلك على الاعتماد الموحد الآن لتمويل تجهيز البرامج (أنظر الجدول 1)، بعد حسم الميزانية الإدارية لمكتب التقييم، وكذلك التكاليف غير المتكررة (أنظر أدناه) في حال الموافقة عليها. والاستنتاج المؤقت لعملية التخطيط عام 2004 هو أن برنامج العمل سينفذ على نحو يتسم بالامتثال الكامل لقاعدة النمو الحقيقي الصفري على مستوى الصندوق.

64 - على أنه تجدر الإشارة إلى أن المقترحات المتصلة بالحضور الميداني للصندوق، التي ينظر فيها المجلس التنفيذي، قد تكون لها آثار من حيث الموارد، وهو ما ينبغي إضافته إلى متطلبات موارد الميزانية لعام 2004.

(ب) قضايا سياسات إدارة الموارد المطروحة للدراسة

65 - إن المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في عدد من قضايا سياسات إدارة الموارد التي تعتبر حاسمة لتحقيق الأولويات الاستراتيجية المزمعة وبرنامج العمل المقترح.

66 - **تنفيذ قاعدة النمو الحقيقي الصفري** – شرع الصندوق منذ عام 1997 في تنفيذ قاعدة النمو الحقيقي الصفري سعيا وراء كبح تكاليفه الإدارية. وتسفر الطريقة التي يستخدمها لتنفيذ هذه القاعدة عن مستويات لموارد الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج تصل إلى *أرقام السنة الفائتة*[5] *مضافا إليها زيادة تعكس زيادات تكاليف الوحدة* (مثل عوامل التضخم المناسبة، والزيادات السعرية المتوقعة في رسوم المؤسسات المتعاونة، والزيادات في مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم وفقا للنظام المشترك للأمم المتحدة). وبالنظر إلى طبيعة التكاليف غير المتكررة (التي تحتوي الفقرة 68 المزيد من الشرح لها) فإن قاعدة النمو الحقيقي الصفري تطبق فقط على الميزانية الإدارية الأساسية، في

[5] يعاد احتسابها، حسب الاقتضاء، بالدولار الأمريكي حينما تكون المخصصات مستندة إلى اليورو.

حين تم تحديد التكاليف غير المتكررة بصورة منفصلة لينظر فيها المجلس التنفيذي ويعتمدها. وقد كان هذا هو الأسلوب المتبع حتى الآن وفقا للسياسات والإجراءات التي أقرها المجلس التنفيذي.

67 - ولا يكفل مفهوم النمو الحقيقي الصفري، حسب ما هو مطبق في الصندوق، ترابطا قويا مناسبا بين *الزيادة الحقيقية الفعالة في برنامج العمل الشامل للصندوق* وموارد الميزانية المطلوبة لتنفيذ مثل هذه البرامج الضخمة للعمل (أنظر الجدول 1). وبالنظر إلى العدد المتزايد من مجالات انخراط الصندوق، فإن المجلس التنفيذي قد يرغب في النظر في ربط اعتماد تمويل تجهيز البرامج وموارد الميزانية بالحجم الحقيقي للعمل، مع اتساعه. على أن عليه أن يراعي، عند القيام بذلك، مكاسب الكفاءة الناجمة عن عمليات الاستعراض الداخلي وبرامج التغيير.

68 - وعلى غرار ما حدث في الماضي فإن الحاجة تدعو إلى تكبد عدد من التكاليف غير المتكررة خلال عام 2004 لضمان التشغيل الجيد للصندوق (فيما يتعلق مثلا بالمباني، واستمرار العمليات، وتقييم الوظائف وتصنيفها، وتحليل أعباء العمل، وتقدير كفاءة الموظفين). وفي حين أن هذه الأنشطة تشكل جزءا أصيلا من برنامج عمل الصندوق في أي سنة محددة، فإن من المتعذر استيعابها ضمن هيكل الميزانية المعتمد ذي النمو الحقيقي الصفري دون التأثير على العناصر الهيكلية لبرنامج العمل. ولهذا فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في مواصلة استبعاد مثل هذه التكاليف غير المتكررة من الميزانية الأساسية. وسيستمر رفع مثل هذه التكاليف غير المتكررة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها والموافقة عليها على أساس كل حالة على حدة خارج الميزانية العادية ولكن بالتزامن معها.

69 - **مرونة إدارة الميزانية** – وإذا ما كان للصندوق أن يضمن تنفيذ المجموعة الشاملة من أهدافه في ظل قاعدة النمو الحقيقي الصفري عام 2004، ولاسيما في أعقاب تخفيض عام 1996 الذي تلته سبع سنوات من النمو الحقيقي الصفري، فإن الحاجة تدعو إلى إجراء بعض التغييرات في السياسات. ولذلك فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في السماح بما يلي: (i) زيادة المرونة وقابلية التبديل في استخدام الموارد؛ (ii) اعتماد سياسة تسمح بترحيل الموارد المخصصة لأغراض معينة وغير الملتزم بها رسميا بحلول نهاية السنة أو المتراكمة بالنظر إلى عوائق غير منظورة.

70 - ومن المعروف أن تعزيز المرونة وقابلية التبديل (ضمن مجموعة من الأولويات الاستراتيجية المعتمدة بصراحة) يؤدي عموما إلى تناظر أوثق بين الاحتياجات من الموارد والاستخدام الفعلي. وتجدر الإشارة، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن جانبا من الضعف استخدام الميزانية عام 2002 يرجع إلى المخصصات مفرطة التحديد وقت اعتماد الميزانية وكذلك الافتقار إلى سلطة الترحيل. كما أنه مع انتقال الصندوق من أسلوب الميزنة المستندة إلى فئة الإنفاق إلى الميزنة المستندة إلى النشاط، فإن الاعتماد الصارم على بنود ثابتة للميزانية (فئات إنفاق) يغدو اصطناعيا، وسيؤدي تعزيز مرونة استخدام الموارد المعتمدة، إلى تدعيم فعالية النشاط وكفاءته التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك وحيثما تشكل القروض والمنح، وإلى حد ما اعتماد تمويل تجهيز البرامج، التزامات متعددة السنوات، فإن الميزانية الإدارية تظل أداة سنوية. وسيؤدي الترحيل ببساطة إلى مد نطاق القواعد المطبقة بالفعل على استخدامات الموارد الأخرى ليغطي الميزانية الإدارية، وسيتيح تنفيذا أكثر كمالا وجودة للميزانية.

71 - ويعني اعتماد المرونة، وقابلية التبديل، والترحيل أن المجلس التنفيذي و/أو مجلس المحافظين سيواصل/سيواصلان الموافقة على ثلاثة مظاريف عامة للموارد (الحدود القصوى) وهي: برنامج العمل (القروض والمنح)، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانية الإدارية. على أنه عند إقرار مثل هذه المظاريف، فإن المجلس

التنفيذي ومجلس المحافظين سيتركان أمر تحديد الهيكل الداخلي لفئات الموارد هذه[6] إلى إدارة الصندوق التي تدير الموارد على أساس القواعد والسياسات القائمة المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية، على نحو ما يمكن أن تعدل به من وقت إلى آخر بموافقة المجلس التنفيذي. وستركز الهيئتان الرئاسيتان على *النتائج* فيما يتعلق بالاستخدام الإجمالي للموارد، لا على الهيكل الداخلي لهذا الاستخدام. وعلى مدى الزمن فإن هيكل الاستخدام الفعلي للموارد قد يتغير استجابة للاحتياجات والفرص، ولكنه سيرتبط بالوقائع الميدانية وسينعكس في تحقيق مختلف الأهداف ذات الأولوية. وعبر تضافر عوامل تطوير الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل (2005-2006) كإطار للتخطيط السنوي، ووظيفة المراجعة الداخلية، وتقدير استخدام موارد السنة السابقة، والنظام المقبل لقياس نتائج البرامج القطرية وأثرها ورفع التقارير عن ذلك، ووظيفة التقييم المستقل، سيتمكن المجلس التنفيذي من أن يرصد بفعالية، وعلى أساس برنامج جار، النتائج الاستراتيجية (بالمقارنة مع الأهداف المعتمدة في برنامج العمل) مقابل استخدام الموارد. وستشكل هذه العمليات اللاحقة مساهمة مهمة في تخطيط برنامج عمل وميزانية السنة التالية، وستزود المجلس التنفيذي بأداة أخرى لرصد استخدام الموارد بالمقارنة مع النتائج في سياق عملية اعتماد برامج العمل والميزانيات السنوية.

72 - وينبغي التأكيد على أن مثل هذه المرونة، وقابلية التبديل، وعملية الترحيل قد تتطلب تعديلات رسمية في السياسات، والقواعد، والإجراءات الداخلية. وبفضل هذه التعديلات سيغدو الصندوق مؤسسة مالية إنمائية حديثة، وهي تعديلات تخضع للاستعراض في الوقت الراهن. وفي حال تطبيق هذه التعديلات، فإنها ستظل متماشية مع ما هو متبع في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي حالة الميزانية الإدارية، وبالتماشي مع السياسات المطبقة في البنك الدولي، فإن الصندوق يوصي باعتماد مستوى قدره 3% من الميزانية السنوية فيما يتصل بسياسات الترحيل، على أن يعاد النظر في ذلك من حين إلى آخر طبقا للتطورات الداخلية. وفي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية فإن سياسة الترحيل مربوطة بسياسات صندوق الطوارئ بما مجموعه 2% من الميزانية الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الترحيل قد يطبق فعلا ضمن الصندوق بشأن اعتماد تمويل تجهيز البرامج وبرنامج التغيير الاستراتيجي، بالنظر إلى أن الأنشطة الممولة هناك ذات طابع متعدد السنوات وأن المبالغ غير المستخدمة في فترة معينة ترحّل بأكملها إلى الفترة التالية.

73 - **اعتماد تمويل تجهيز البرامج لخدمة الأنشطة غير القطرية** – نشأ اعتماد تمويل تجهيز البرامج من دمج اعتماد تجهيز المشروعات (منح إعداد المشروعات سابقا) مع موارد الميزانية الإدارية الخاصة بدور تجهيز المشروعات والبرامج في مظروف منفرد ومستقل واحد. ووافق المجلس التنفيذي على هذا الاعتماد المنفصل عام 2001 لتمويل أنشطة تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج والأنشطة التشغيلية الأخرى بما في ذلك حوار السياسات القطري ومختلف أنماط الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء. وتعتبر الصلة القوية بالإطار الاستراتيجي معيارا رئيسيا من معايير استخدام اعتماد تمويل تجهيز البرامج. غير أن هناك دوافع متزايدة لتوسيع نطاق استخدام هذا الاعتماد لخدمة أنشطة برنامج العمل خارج نطاق الدورة الصارمة لتجهيز المشروعات، وذلك مثلا في مجالات وضع السياسات واستقطاب التأييد والاتصالات والخدمات الموفرة إلى الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، فإن هناك حاجة متصاعدة لاستكمال موارد الميزانية الإدارية (ولاسيما البشرية منها) المستخدمة في مثل هذه الأنشطة بموارد لازمة لتمويل الأنشطة غير المرتكزة على الموظفين، والمنفذة غالبا خارج الموقع. وستستعرض الإدارة الاستخدام الحالي لموارد اعتماد تمويل تجهيز البرامج بغية ترتيب احتياجات الصندوق فيما يتعلق بهذا الاعتماد طبقا لأهميتها. على أن هذا

[6] على سبيل المثال التصميم مقابل التنفيذ؛ والإشراف مقابل المتابعة؛ وتكاليف الموظفين مقابل تكاليف الخبراء الاستشاريين؛ والموظفون الدائمون مقابل الموظفين المؤقتين؛ وسفر الموظفين مقابل سفر الخبراء الاستشاريين.

الاستعراض قد يسفر عن دعوة الصندوق المجلس التنفيذي إلى أن ينظر في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 في إمكانية توسيع نطاق الاعتماد المذكور ليغطي مثل تلك الأنشطة على أساس محدود وبطريقة تدريجية وحذرة. كما أن آثار هذا التوسيع على الموارد ستخضع للتحليل وسيرفع الأمر إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه.

74 - **تكاليف الإشراف** – تدرج رسوم إدارة المؤسسات المتعاونة للقروض والإشراف عليها ضمن اعتماد تمويل تجهيز البرامج. ومن المنتظر أن ينجز مكتب التقييم بحلول نهاية عام 2003 تقييما لأشكال الإشراف في الصندوق، وتبعا لنتائج هذا التقييم فقد تكون هناك حاجة إلى إعادة تقدير موضوعات مثل معايير الإشراف، وقواعد الانتقاء، ووظائف ومسؤوليات كل من موظفي المؤسسات المتعاونة والصندوق فيما يتعلق بالإدارة والإشراف. وبالإضافة إلى ذلك فإن المفاوضات تدور مع مؤسسة متعاونة بارزة فيما يتصل بطلب زيادة رسوم الإشراف لعام 2003. وقد يخلف ما تقدم أثرا على المستوى والهيكل الإجماليين للموارد المخصصة لإدارة القروض والإشراف على المشروعات.

الجزء الثاني – برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2004

75 - **معلومات أساسية** – عند اعتماد سياسة التقييم في الصندوق[7] في الدورة الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان عام 2003 قرر المجلس التنفيذي أن يقوم مكتب التقييم بصياغة برنامج عمله وميزانيته السنوية بصورة مستقلة عن الإدارة ويرفعه إلى المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين بغرض الموافقة. كما قرر المجلس التنفيذي أن يقدم مكتب التقييم برنامج عمله وميزانيته السنوية بالترافق مع برنامج العمل والميزانية السنوية للصندوق، ولكن كوثيقة مستقلة. وعلى هذا فإن الجزء الثاني من الوثيقة الحالية مكرس حصرا لبرنامج عمل مكتب التقييم. وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتب التقييم سيعد وثيقة منفصلة وشاملة عن برنامج عمله التقييمي وميزانيته لعام 2004. وعلى غرار ما كان متبعا في السابق فإن هذه الوثيقة سترفع إلى لجنة التقييم في دورة خاصة لها في أكتوبر/تشرين الأول عام 2003. وسيحتوي تقرير رئيس اللجنة ملخصا لمداولاتها وتوصياتها، وسيرفع هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2003، حينما يستعرض المجلس برنامجي عمل وميزانيتي الصندوق ومكتب التقييم لعام 2004.

76 - **أولويات عام 2004** – وفقا لسياسة التقييم الجديدة فإن مكتب التقييم غير ملزم بالتوصيات التي تصدرها إدارة الصندوق بشأن إعداد برنامج عمل الوحدة وميزانيتها. غير أن المكتب عني عناية شديدة بالتحولات الشاملة في البيئة التشغيلية للصندوق، وبأولوياته الشاملة، وبالإطار الاستراتيجي. ويعكس برنامج العمل لعام 2004 أولويات مكتب التقييم من حيث أنشطة التقييم المستقلة، ولكنه يتسق في الوقت ذاته مع متطلبات أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق، وأعماله، ومخرجاته[8] (أنظر الإطار أدناه). وعلى سبيل المثال فإن مكتب التقييم سيسهم في تلبية الأولويات الشاملة للصندوق فيما يتصل بقياس النتائج والأثر عبر إجراء تقييم مستقل لطائفة متنوعة من العمليات التي يدعمها الصندوق بالارتكاز على إطار منهجي متسق لتيسير تجميع نتائج الصندوق وأثره في تقرير سنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها. وعلى غرار ما حدث في الماضي فإن مكتب التقييم سيساهم في ترويج الدور التحفيزي للصندوق بإجراء مجموعة مختارة من عمليات تقييم البرامج القطرية والتقييمات المواضيعية على المستوى الإقليمي، بما يتيح التحاور

[7] ترد القرارات الشاملة التي اتخذها المجلس التنفيذي بشأن برنامج العمل والميزانية السنوية لمكتب التقييم في الجزء الثاني، القسم "أولا" من سياسة التقييم في الصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.17/Rev.1).

[8] كما وردت في الملحق الثاني من تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004-2006).

بشأن القضايا الأساسية للسياسات المناصرة للفقراء مع الجهات المعنية. كما أن المكتب سيكرس قسطا كبيرا من الوقت إلى عملية التقييم الخارجي المستقل للصندوق التي ستنفذ على امتداد عام 2004.

أولويات مكتب التقييم بالمقارنة مع الأولويات الشاملة والإطار الاستراتيجي للصندوق لعام 2004

الأولويات الشاملة لعام 2004[9]	أولويات مكتب التقييم لعام 2004	
1 - وظيفة التقييم المستقل	1-1	التنفيذ الكامل لسياسة التقييم
2 - التقييم الخارجي المستقل لعمليات الصندوق	1-2	الإشراف الشامل على عملية التقييم الخارجي المستقل
3 - قياس النتائج والأثر	1-3	تقييم مستقل لمجموعة مختارة من عمليات الصندوق وسياساته
	2-3	الاستخدام المتسق للإطار المنهجي لعمليات تقييم المشروعات والبرامج القطرية
	3-3	إصدار التقرير السنوي الثاني للنتائج والأثر
	4-3	ترويج بناء قدرات التقييم على مستوى المشروعات عبر مواءمة دليل الرصد والتقييم
4 - الدور التحفيزي للصندوق	1-4	إجراء مجموعة مختارة من عمليات التقييم للبرامج القطرية والتقييمات المواضيعية

77 - وثمـــة اعتـــبار هام آخر يتطلب المراعاة عند تحديد برنامج عمل مكتب التقييم وهو الحاجة إلى ضمان مساهمة أنشطة التقييم، قدر المستطاع، في العملية التخطيطية المناظرة ضمن الصندوق. وعلى سبيل المثال فإن عمليات التقييم المرحلي[10] تنفذ حينما يكون من المزمع صياغة مرحلة لاحقة للمشروع الجاري تصميمه، بحيث تسترشد عملية صياغة المشروع بنتائج التقييم المرحلي وتوصياته. وبالمثل فإن عمليات تقييم البرامج القطرية تنفذ عادة، وقدر المستطاع، في البلدان ذات الحوافظ الضخمة حينما يزمع إعداد وثيقة فرص استراتيجية قطرية بعد إنجاز تقييم البرنامج القطري.

78 - وبناء على الاعتبارات المدرجة أعلاه، فقد حدد مكتب التقييم ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية لعام 2004. وهذه المجالات هي:

(i) أعمـــال التقييم التي تطلبها لجنة التقييم والمجلس التنفيذي و/أو المدرجة في أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق، وأعماله، ومخرجاته؛

(ii) تقيـــيم مجموعـــة مخـــتارة من السياسات والعمليات على مستوى المؤسسة، والمشروعات والبرامج القطرية؛

(iii) مواصلة تطوير منهجية التقييم.

79 - وفـــي ظل مجال الأولوية (i) سيضطلع مكتب التقييم بالإشراف على التقييم الخارجي المستقل نيابة عن المجلس التنفيذي الذي سيكون مسؤولا أمامه فيما يتعلق بذلك. وسيتم تمويل عملية التقييم الخارجي المستقل عبر اعتماد استثنائي

[9] كما هي واردة في وثيقة الأولويات الشاملة والإطار الاستراتيجي للصندوق لعام 2004.

[10] إن عملـــيات التقييم المرحلي إلزامية قبل بدء كل مرحلة تالية من مراحل المشروع أو قبل إطلاق مشروع مماثل في الإقليم ذاته من بلد ما (الفقرة 20(ii) – سياسة التقييم في الصندوق)

غـير مـتكرر على نحو ما وافق مجلس المحافظين في فبراير/شباط عام 2003. وسينفذ الجانب الأعظم من الأنشطة المتعلقة بالتقييم الخارجي المستقل، بما في ذلك الزيارات الميدانية، خلال عام 2004.

80 - وفـي العام القادم سييسر مكتب التقييم عملية استعراض وظيفة لجنة التقييم[11] وسيعقد ثلاث دورات عادية للجنة التقيـيم إلى جانب اجتماعات إضافية غير رسمية حسب الاقتضاء. وأخيرا فإن المكتب سينظم زيارة ميدانية للجنة إلى إندونيسيا بالترابط مع حلقة عمل وطنية لتقييم البرنامج القطري هناك.

81 - وفي عام 2004، سيصدر مكتب التقييم التقرير السنوي الثاني للنتائج والأثر. ويرمي هذا التقرير إلى تزويد إدارة الصـندوق والمجلس التنفيذي بصورة موحدة عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها والتعلم من التقييم، وإبراز المجالات الأساسـية ذات الأهمـية الاسـتراتيجية والتشغيلية. وأخيرا فإن المكتب سينفذ على الوجه الأكمل الأحكام المدرجة في سياسة التقييم في الصندوق. وسيشمل ذلك، ضمن جملة أمور، تنفيذ برنامج العمل الأول للتقييم المستقل في عام 2004، وإعداد برنامج عمل المكتب وميزانيته السنوية لعام 2005.

82 - وفـي مجـال الأولوية (ii)، سينفذ مكتب التقييم عملية تقييم واحدة على مستوى المؤسسة في عام 2004، وذلك للـبرنامج التجريبـي للإشـراف المباشر الذي بدأ عام 1997 أو لنهج الصندوق وسياسته بشأن المساواة بين الجنسين والتمكيـن. وسـيرفع اقتراح نهائي بشأن عملية التقييم على مستوى المؤسسة عام 2004 إلى لجنة التقييم خلال دورتها الخاصـة فـي أكـتوبر/تشرين الأول. وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتب التقييم سيجري ما مجموعه نحو 15 عملية تقييم للمشـروعات، وعمليتيـن إلـى ثلاث عمليات لتقييم البرامج القطرية، وعمليتين إلى ثلاث عمليات للتقييم المواضيعي والأنشطة الأخرى المتصلة بذلك.

83 - وفـي مجـال الأولويـة (iii)، سيطبق مكتب التقييم الإطار المنهجي للتقييم الذي طور مؤخرا وذلك على كل عملـيات تقيـيم المشـروعات خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك فإن المكتب سيختبر منهجية تقييم البرامج القطرية التي اسـتحدثت عـام 2003 على كل عمليات تقييم البرامج القطرية التي ستنفذ عام 2004. وسيوفر الإطار المنهجي للتقييم ومنهجـية تقييم البرامج القطرية مرتكزات مهمة لإصدار التقرير السنوي الثاني للأثر والنتائج (أنظر الفقرتين 76 و81 أعلاه).

84 - **قضـايا المـوارد** – قد تتقلب الميزانية الإجمالية السنوية لمكتب التقييم من عام إلى آخر لضمان التلبية الفعالة للمتطلـبات الناشئة لبرنامج عملها التقييمي. وعلى سبيل المثال، فقد تدعو الحاجة إلى موارد أكثر (أو أقل) في عام ما لـتمويل أنشـطة تقيـيم إضافية (أو مخفضة) للاستجابة للأحكام المدرجة في سياسة التقييم، مثل الالتزام بإجراء تقييم مرحلـي مثل صياغة المرحلة التالية لمشروع ما (أنظر الحاشية 10). وفي عام 2004 فإن مكتب التقييم سيجري بالفعل 12 عملية للتقييم المرحلي بالمقارنة مع 9 – 10 عمليات من هذا النوع في عام 2003. وسيخلف ذلك في نهاية المطاف أثرا على مقدار الموارد الذي سيحتاجه المكتب عام 2004.

[11] قرر المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان عام 2003، أنه ينبغي تعديل النظام الداخلي للجنة التقييم واختصاصاتها عام 2004.

85 - وعلى غرار ما كان عليه الحال في السابق، فإن لجنة التقييم والمجلس التنفيذي قد أكدا على برنامج العمل الثقيل لمكتب التقييم والذي دفع به إلى حشد موارد من خارج الميزانية للقيام ببرنامجه التقييمي. غير أن المكتب سيعمل في المستقبل وبصورة تدريجية على استحداث وتنفيذ نموذج مستدام لبرنامج العمل والميزانية بما يكفل الحد من اعتماد المكتب السابق على منح المساعدة التقنية لتمويل أنشطة التقييم المتكررة (مقابل الأنشطة الاستثمارية)[12]. وسيسهم برنامج العمل والميزانية عام 2004 في تحقيق هذا الهدف بالاعتماد على تدبيرين هما: (i) برنامج عمل يتناسب بشكل أكبر مع موارده الإجمالية المتاحة من الموظفين والأموال؛ (ii) إدارج بعض الأنشطة التي كانت تمول سابقا من منح المساعدة التقنية في الميزانية الأساسية لمكتب التقييم، وذلك مثلا فيما يتعلق بتمويل حلقات العمل القطرية لبحث الاتفاق عند نقطة إنجاز عمليات التقييم[13]. وسيؤدي ذلك، إلى جانب الزيادة المذكورة آنفاً في عدد عمليات التقييم المرحلي (أنظر الفقرة 84) وبعض التعديلات الضرورية في الميزانية الإجمالية للموارد البشرية، إلى إحداث زيادة إجمالية متواضعة في ميزانية مكتب التقييم لعام 2004. كما أن الميزانية المقترحة ستتضمن بند طوارئ صغير لتغطية التكاليف غير المنظورة التي قد تنشأ عام 2004 نتيجة لتنفيذ أول برنامج عمل تقييمي للمكتب بعد الموافقة على سياسة التقييم.

الجزء الثالث – التوصيات

86 - إن المجلس التنفيذي مدعو إلى القيام بما يلي:

(i) توفير الملاحظات والتوجيهات بشأن الأولويات الاستراتيجية والبرنامج المقترح لعمل الصندوق لعام 2004 على نحو ما هو موصوف في الجزء الأول من هذه الوثيقة، بما في ذلك مستوى برنامج العمل واعتماد تمويل تجهيز البرامج؛

(ii) توفير التوجيهات والقرارات بشأن قضايا السياسات المرتبطة بإدارة الموارد والمحددة في القسم جيم (ب) من الجزء الأول؛

(iii) توفير الملاحظات، والتوجيهات، والقرارات لمكتب التقييم بشأن الاقتراح المعروض في الجزء الثاني من هذه الوثيقة.

87 - وبناء على مداولات وقرارات المجلس التنفيذي في دورته الحالية، فإن الصندوق سيعد الصيغة النهائية من البرنامج المقترح للعمل والميزانية لعام 2004، ينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول عام 2003.

---

[12] يشمل ذلك الأنشطة غير المتكررة مثل وضع دليل الرصد والتقييم أو الإطار المنهجي.

[13] قررت إدارة الصندوق خلال عام 2003 الإنهاء التدريجي لموارد منح المساعدة التقنية للأنشطة المرتبطة بتنظيم حلقات العمل. ونتيجة لذلك فإن على مكتب التقييم أن يمول من موارده الذاتية الزيارة الميدانية للجنة التقييم، مثلا، إلى إندونيسيا المرتبطة بحلقة العمل الوطنية، والتي ينتظر أن تشكل حدثا بارزا في نهاية عملية تقييم البرنامج القطري الإندونيسي.